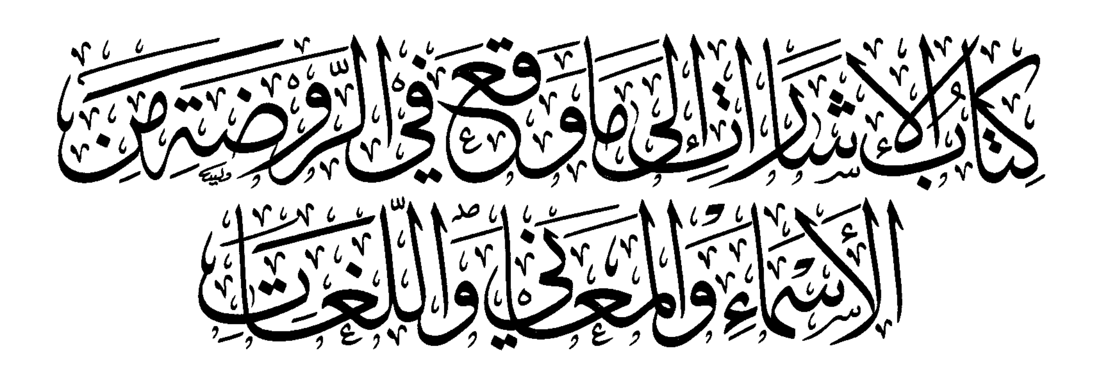
لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(١٥٨)



كتاب الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات

تصنيف الشيخ الإمام
محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)
رحمه الله تعالى

تحقيق
الدكتور عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي

أسهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش. م. م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع شأن العلم والعلماء، فجعلهم خير الخلق وورثة الأنبياء، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أفضل الرسل وإمام الأصفياء، وخير المعلمين وسيد الأتقياء، فصلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الأوفياء، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الجزاء.

أما بعد:

فإن نعم الله تعالى علينا لا تعد ولا تحصى، ومِن هذه النعم الجليلة، والمنن الفضيلة، المتعلقة بالعلم والعلماء: أن تشرفت بتحقيق أربعةِ كتبٍ جديدةٍ لم تُطبع من قبل، ثلاثة منها للإمام النووي رحمه الله تعالى نفسِه، والرابع في ترجمته لابن إمام الكاملية.

والنووي إمام عالم رباني، شهد له القاصي والداني، فهو ـ كما قال عنه الشيخ تاج الدين السبكي عنه في «طبقاته» ـ: «أستاذ المتأخرين، وحجة الله على اللاحقين. ما رأت الأعين أزهدَ منه في يقظةٍ ولا منام،

ولا عاينت أكثر اتِّباعًا منه لطرق السالفين من أمة محمدٍ عليه الصلاة والسلام» اهـ[١].

وقد بارك الله تعالى في وقته وعلمه وعمله، فكان بحمد الله تعالى موفَّقًا مسدَّداً مباركاً؛ انتشرت كتبه في الآفاق، حتى غدا كتابه المشهور «رياض الصالحين»، و«الأربعين» التي جمعها في قواعد الدِّين، في بيوت كثيرٍ من المسلمين.

وكم من العلماء قد جمع في الأربعين، ولكن انظر إلى كتاب النووي ـ رحمه الله ـ في ذلك، كم انتشر وذاع بين المسلمين، وأصبح مشهورًا لدى العامة والخاصة.

وهذا كتابه «المنهاج» مختصر «المحرر» للرافعي في الفقه، قال السيوطي ـ رحمه الله ـ عنه: «ومن العجب أن الشيخ علاء الدين الباجي ـ شيخ السبكي ـ اختصر «المحرر» وسماه: «التحرير»، ومولده سنة مولد الشيخ محيي الدين، وانظر ما بين المختصرين شهرةً واعتماداً» اهـ[٢].

وهذه الكتب الثلاثة التي حقَّقْتُها للإمام النووي ـ رحمه الله ـ هي:

١ ـ «رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل»[٣].

---

(١) «المنهاج السوي» في ترجمة الإمام النووي، لجلال الدين السيوطي (ص٢٧، ٢٨)، تحقيق أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٢) «المنهاج السوي» (ص٦٠).

(٣) صدر ضمن «سلسلة دفائن الخزائن» عن طريق مكتبة نظام يعقوبي الخاصة بالبحرين، وقد طُبع بدار البشائر الإسلامية ـ ببيروت، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢ ـ «مسألة تخميس الغنيمة وقسم باقيها»[١].

٣ ـ «الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات». وهو كتابنا هذا، الذي ـ للأسف ـ لم يتيسر للمؤلف إكمالُه، وإنما وصل فيه إلى باب الأذان.

وأما الكتاب الرابع الذي في ترجمة الإمام النووي، فهو للإمام كمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي، المعروف بابن إمام الكاملية، المتوفى سنة (٨٧٤هـ)، وهو بعنوان: «بُغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي»[٢].

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

هذا وإنَّ مما تميَّز به الإمام النووي ـ رحمه الله ـ كثيرًا: عنايتَه بضبط الألفاظ والأسماء، وشرْحَها وبيانَها، فتجده في كتبه جميعِها يفعل ذلك بوضوح، بل إنه أَفرد في ذلك مؤلفات:

١ ـ على رأسها وأولها: كتابه المعروف المشهور: «تهذيب الأسماء واللغات»[٣].

---

(١) صدرت ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام «المجموعة ١١» برقم (١٢٥)، طُبِعت بدار البشائر الإسلامية ببيروت، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
(٢) صدر ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام «المجموعة ١٢» برقم (١٤٦)، طُبِعت بدار البشائر الإسلامية ببيروت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
(٣) وقد طُبِع عدة طبَعات، مِن أحسنها: ط دار الفيحاء بدمشق ودار المنهل ناشرون بدمشق، بتحقيق: عبده علي كوشك، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢ ـ كتابنا هذا: «الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات».

٣ ـ «دقائق المنهاج»[١].

٤ ـ «تحرير التنبيه»[٢]: و«التنبيه»: للإمام أبي إسحاق الشيرازي.

كما أن النووي ـ رحمه الله ـ قد ألحق ببعض كتبه ضَبْطَ الألفاظ وشرحَ معانيها، فمن ذلك:

١ ـ «الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات»: وهي في ضبط ما خَفِيَ من ألفاظ «الأربعين»، في آخرها، كما صرَّح به في مقدمته للأربعين، لكنها حُذِفت من أكثر الطبعات، وأُثبتت في بعضها والحمدُ لله[٣].

٢ ـ إفراده الباب العاشر في كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»[٤] في ضبط الأسماء واللغات المذكورة في الكتاب.

---

(١) طُبع بتحقيق إياد احمد الغَوْج ـ المكتبة المكية بمكة ودار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(٢) طبع عدة طبعات، منها: ط دار الفكر ببيروت ودار الفكر بدمشق، بتحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية، وهي طبعةٌ جميلة.

(٣) ومِن أحسن هذه الطبعات التي أَثبتت هذا الضبط للنووي: الطبعة التي حققها جمعة بن هاشم الأشرم، توزيع المكتبة العثمانية بحلب، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

(٤) طُبع بعناية بسام الجابي، وصدر عن دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ١٩٩٦م.

وفي ختام هذه المقدمة، أشكر ـ بعد شكري لله عز وجل ـ أخي الكريم، وجاري العزيز، الشيخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي حفظه الله، الذي أعطاني تلك المخطوطات جميعًا، كعادته ـ بارك الله فيه ونفع بعلمه ـ في بقية الكتب، وفي حب نشر العلم والخير، أسأل الله تعالى أن يتقبل منا جميعًا صالح القول والعمل، وصلّى الله على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.



ترجمة النووي[1]

١ ـ اسمه ونسبه، وولادته وصفته:

هو أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مُرِي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزام، الحوراني النووي، ثم الدمشقي.

---

(١) قد ترجم للإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ علماء كثيرون، لكنْ منهم مَن أفرده بترجمة خاصة، وعلى رأس هؤلاء تلميذه الخاص الذي لازمه سبعَ سنين: علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطَّار (ت٧٢٤هـ)، وذلك في كتابه: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين»، لتلميذه علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطَّار. وقد طُبع بتحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار الصميعي ـ الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
وكذلك الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) في كتابه: «المنهل العذب الروي ترجمة قطب الأولياء النووي» ـ وذكر فيه من ترجم للنووي ترجمةً مفردة أو مع غيره (ص١٤٥ ـ ١٥٨).
وقد طُبع كتاب السخاوي هذا بتحقيق الدكتور محمد العيد الخطراوي، نشر مكتبة دار التراث ـ المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
ثم الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه: «المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي» ـ وقد طُبع بتحقيق أحمد شفيق دمج، نشر دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ثم هناك كتب التراجم العامة التي توجد فيها ترجمة الإمام النووي رحمه الله، =

ويلقب بمحيي الدين، لكن قال السخاوي: «قال اللخمي: وصح عنه أنه قال: لا أجعل في حِلٍّ مَن لقّبني محيي الدين» اهـ[1].

وُلِد في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة.

وقد نزل جده حزام في «الجولان» بقرية «نوى» التي هي قاعدتها من أرض حوران من أعمال دمشق.

فالنووي: نسبةً إلى نوى، ويجوز النسبة إليها ـ أيضًا ـ بالألف: نواوي على خلاف الأصل. قال السخاوي: «وبإثباتها وحذفها قرأته بخط الشيخ» اهـ[2].

= وهي كثيرة، ومنها: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٣٩٥ ـ ٤٠٠)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٥/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦)، ط دار المسيرة ـ بيروت، و«الأعلام» للزركلي (٨/ ١٤٩، ١٥٠)، وغيرها.

وقد قمت بترجمة مفصلةٍ للإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة تحقيقي لكتابه الذي نُشِر لأول مرة، وهو: «رؤوس المسائل، وتحفة طلاب الفضائل» الذي صدر ضمن «سلسلة دفائن الخزائن» عن طريق مكتبة نظام يعقوبي الخاصة بالبحرين، وقد طُبع بدار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ثم إني قمت بتحقيق رسالة الإمام كمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي، المعروف بابن إمام الكاملية (ت٨٧٤هـ)، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، برقم (١٤٦)، طُبِعت بدار البشائر الإسلامية ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، والحمد لله رب العالمين على توفيقه.

(١) «المنهل العذب» (ص٣٦).

(٢) انظر: «المنهل العذب» (ص٣٥).

والدمشقي؛ لأنه أقام بدمشق نحوًا من ثمانيةٍ وعشرين عاماً[1].

لم يتزوج رحمه الله، وكان في لحيته شعراتٌ بيض، وعليه سكينةٌ ووقار[2].

٢ ـ فضله ومنزلته:

قال الشيخ تاج الدين السبكي عنه في «طبقاته»: «أستاذ المتأخرين، وحجة الله على اللاحقين. ما رأت الأعين أزهدَ منه في يقظةٍ ولا منام، ولا عاينت أكثر اتِّباعًا منه لطرق السالفين من أمة محمدٍ عليه الصلاة والسلام» اهـ[3].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ عنه: «محرر المذهب ومهذبه، ومحققه ومرتبه. إمام أهل عصره علمًا وعبادةً، وسيد أوانه ورعًا وسيادة» اهـ[4].

وقال ابن العطَّار: «قال لي المحدث أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي. . . قال:

كان الشيخ محيي الدين قد صار إليه ثلاثُ مراتب ـ كل مرتبةٍ منها لو كانت لشخصٍ، لشُدّت إليه آباطُ الإبل من أقطار الأرض ـ:

---

(١) انظر: «تحفة الطالبين» (ص٣٧ ـ ٤١).
(٢) «شذرات الذهب» (٥/ ٣٥٦).
(٣) «المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي»، لجلال الدين السيوطي (ص٢٧، ٢٨)، تحقيق أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
(٤) «المنهاج السوي» (ص٢٦).

المرتبة الأولى: العلم والقيام بوظائفه.

الثَّانية: الزُّهد في الدُّنيا وجميع أنواعها.

الثَّالثة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» اهـ[١].

٣ ـ نشأته وطلبه للعلم:

لـمّا بلغ عشر سنين، وكان بِنَوى: الشيخُ ياسين بن يوسف المراكشي مِن أولياء الله تعالى، فرآه والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحالة. قال: فوقع في قلبي محبتُه.

وجَعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن.

قال الشيخ ياسين: فأتيت الذي يقرئه القرآن، فوصّيته به وقلت له: هذا الصبي يُرجى أن يكون أعلمَ أهل زمانه وأزهدَهم، وينتفعَ الناس به. فقال لي: أمنجّمٌ أنت؟! فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك.

فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام[٢].

قال النووي: «فلما كان عمري تسع عشرة سنةً، قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسعٍ وأربعين، فسكنت المدرسة الرواحية، وبقيت نحو سنتين لم أضع جنبي إلى الأرض. وكان قُوتِي فيها جرايةَ المدرسة لا غير».

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص١١٨).

(٢) «تحفة الطالبين» (ص٤٣، ٤٤).

قال: «وحفظت (التنبيه) في نحو أربعة أشهرٍ ونصف، وحفظت ربع العبادات من (المهذب) في باقي السنة».

قال: «وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع، ذي الفضائل والمعارف، أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي رحمه الله، ولازمته فأُعجب بي؛ لما رأى من اشتغالي وملازمتي وعدمِ اختلاطي بالناس، وأحبَّني محبةً شديدةً، وجعلني أعيد الدرس في حلْقته لأكثر الجماعة» اهـ[١].

قال ابن العطَّار: «وذكر لي الشيخ ـ قدّس الله روحه ـ قال: كنت أقرأ كل يومٍ اثني عشر درسًا على المشايخ ـ شرحًا وتصحيحًا ـ: درسين في «الوسيط»، ودرسًا في «المهذب»، ودرسًا في «الجمع بين الصحيحين»، ودرسًا في «صحيح مسلم»، ودرسًا في «اللُّمَع» لابن جني في النحو، ودرسًا في «إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت في اللغة، ودرسًا في أصول التصريف، ودرسًا في أصول الفقه ـ تارةً في «اللُّمع» لابن إسحاق، وتارةً في «المنتخب» لفخر الدين الرازي ـ ودرسًا في أسماء الرجال، ودرسًا في أصول الدين».

قال: «وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مُشكِلٍ وإيضاح[٢] عبارة، وضبط لغة».

قال: «وبارك الله لي في وقتي واشتغالي وأعانني عليه» اهـ[٣].

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص٤٤ ـ ٤٧).

(٢) في «التحفة»: «ووضوح»، والمثبت من «المنهاج السوي» (ص٣٥).

(٣) «تحفة الطالبين» (ص٥٠، ٥١).

قال ابن العطَّار: «وذكر لي أنه كان لا يضيع وقتًا في ليلٍ ولا نهار، إلَّا في وظيفةٍ من الاشتغال بالعلم، حتى في ذهابه في الطرق ومجيئه، يشتغل في تكرار محفوظه، أو مطالعةٍ، وأنه بقي على التحصيل على هذا الوجه نحو سنين.

ثم إنه اشتغل بالتصنيف والاشتغال والإفادة، والمناصحة للمسلمين ووُلاتهم، مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه، والعملِ بدقائق الفقه، والاجتهاد على الخروج من خلاف العلماء وإن كان بعيداً. . .» اهـ[١].

قال الكمال الأُدْفوي[٢]: «ونوزع مرةً في النقل عن «الوسيط» فقال: أتنازعوني وقد طالعته أربعَمائة مرة؟!» اهـ.

٤ ـ شيوخه:

قرأ على جماعةٍ من الشيوخ:

منهم: العلامة القاضي أبو الفتح عمر بن بُنْدار بن عمر التفليسي، في الأصول.

ومنهم: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ـ صاحبِ الألفية.

وأخذ الفقه عن شيخه الإمام أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي.

وعن الإمام المفتي أبي حفص عمر بن أسعد بن أبي غالبٍ الرَّبَعي الإربلي.

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص٦٨).

(٢) في «البدر السافر»، كما في «المنهاج السوي» (ص٤٣).

قال ابن العطَّار: «وكان شيخُنا كثيرَ الأدب معه، حتى كنا في الحلْقة يومًا بين يديه، فقام منها، وملأ إبريقًا، وحمله بين يديه إلى الطهارة، رحمهما الله ورضي عنهما» اهـ[1].

وسمع الحديث عن كثيرٍ من الشيوخ[2].

٥ ـ تلاميذه:

أخذ عن النووي ـ رحمه الله تعالى ـ تلاميذُ كثيرون:

مِن أبرزهم: الشيخ علاء الدين بن العطَّار، والشيخ شمس الدين ابن النقيب، والعلامة شمس الدين ابن جعوان، والشيخ شمس الدين القمّاح، والحافظ جمال الدين المِزي، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، والعلامة رشيد الدين الحنفي، والمحدث أبو العباس بن فرح الإشبيلي، وغيرهم[3].

٦ ـ صلاحه وزهده وورعه:

قال الشيخ تقي الدين السبكي: «ما اجتمع بعد التابعين المجموعُ الذي اجتمع في النووي» اهـ[4].

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص٥٦).

(٢) انظر: «تحفة الطالبين» (ص٥٥ ـ ٥٦، ٦٠ ـ ٦٢، ٦٥، ٦٦)، و«المنهاج السوي» (ص٣٧ ـ ٤١).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص٦٧)، و«المنهاج السوي» (ص٥٢).

(٤) المنهاج السوي» (ص٤٧).

وقال ابن العطَّار: «وقال لي الشيخ العارف المحقق. . . أبو عبد الرحيم محمد الإخميمي ـ قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ـ: كان الشيخ محيي الدين سالكًا منهاج الصحابة رضي الله عنهم، ولا أعلم أحدًا في عصرنا سالكًا على منهاجهم غيرَه» اهـ[1].

٧ ـ صَدْعُه بالحق:

قال ابن العطَّار ـ رحمه الله ـ: «وكان مواجهًا للجبابرة بالإنكار، ولا تأخذه في الله لومةُ لائم، وكان إذا عجز عن المواجهة كتب الرسائل وتوصّل إلى إبلاغها. . .» اهـ[2].

وقد كتب النووي ـ رحمه الله تعالى ـ مرةً ورقةً ـ ومعه فيها جماعة من العلماء ـ إلى الملك الظاهر، تتضمن العدل في الرعية وإزالة المكوس، فردّ الملك عليه ردًّا عنيفاً مؤلماً، فكتب النووي جوابًا لذلك الرد، يَظهر فيه علمه وعزته وشجاعته» اهـ[3].

٨ ـ مؤلفاته:

مؤلَّفات الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ كثيرةٌ جدًّا، منها المطبوع وهو كثيرٌ جدًّا، ومنها المخطوط الموجود الذي طُبع أخيرًا، وهو قليل، ومنها ما هو في حكم المفقود وهو كثيرٌ جدًّا أيضًا.

---

(١) «تحفة الطالبين» (ص٧٣).
(٢) «تحفة الطالبين» (ص١٠١).
(٣) «تحفة الطالبين» (ص١٠٧).

(أ) فمن مؤلَّفاته المطبوعة:

١ ـ «روضة الطالبين وعمدة المفتين»:

وهو مختصر الشرح الكبير للرافعي. قال السيوطي[١]: «وهي عمدة المذهب الآن» اهـ.

وقال الإسنوي في «المهمات»: «وكانت أنفسَ ما تُأْثر من تصانيفه؛ لبركات أنفاسه...» اهـ[٢].

٢ ـ «المجموع شرح المهذب للإمام الشيرازي»:

وصل فيه إلى أثناء الربا.

قال الإسنوي: «وهذا الشرح من أجل كتبه وأنفسها» اهـ[٣].

٣ ـ «المنهاج»: في مختصر «المحرر» للرافعي.

قال السيوطي: «وهو الآن عمدة الطالبين والمدرسين والمفتين» اهـ[٤].

وقال العلامة جمال الدين ابن مالك: «والله، لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لحفظته» اهـ. وأثنى على حسن اختصاره وعذوبة ألفاظه.

وممن أثنى عليه: العلامة رشيد الدين الفارقي، شيخ الأدب، وقد امتدحه في حياة النووي بأبيات وقف عليها.

---

(١) «المنهاج السوي» (ص٥٤).
(٢) المصدر السابق.
(٣) «المنهاج السوي» (ص٥٦).
(٤) «المنهاج السوي» (ص٥٧).

قال السيوطي: «ومِن جلالة هذا الكتاب: أن الشيخ تاج الدين ابن الفركاح كتب عليه تصحيحًا، وهو في مرتبة شيوخ الشيخ محيي الدين» اهـ[1].

قال السيوطي: «ومن العجب أن الشيخ علاء الدين الباجي ـ شيخ السبكي ـ اختصر «المحرر» وسماه: «التحرير»، ومولده سنة مولد الشيخ محيي الدين، وانظر ما بين المختصرين شهرةً واعتماداً» اهـ[2].

٤ ـ «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

قال السخاوي عنه: «وهو عظيم البركة» اهـ[3].

٥ ـ «المسائل المنثورة»:

قال السيوطي: «وهي المعروفة بالفتاوى. وصنفها غير مرتبة، فرتبها تلميذه ابن العطَّار، وزاد عليها أشياء سمعها منه» اهـ[4].

٦ ـ «التبيان في آداب حملة القرآن»:

قال السخاوي عنه: «وهو نفيسٌ لا يُستغنى عنه، خصوصًا القارئ والمقرئ» اهـ[5].

---

(١) «المنهاج السوي» (ص٥٩).
(٢) «المنهاج السوي» (ص٦٠).
(٣) «المنهل العذب» (ص٥٥).
(٤) «المنهاج السوي» (ص٦٥).
(٥) «المنهل العذب» (ص٥٦).

٧ ـ «تهذيب الأسماء واللغات»:

وهو من أشهر كتبه وأعظمها نفعاً.

٨ ـ «الأذكار».

وقد عزاه إليه بهذه التسمية غالب من ترجم له[١]، وذكر السخاوي عنه بأنه جليل لا يُستغنى عنه[٢].

٩ ـ «الأربعين»:

وهي المعروفة بالأربعين النووية.

قال السيوطي: «وشرح ألفاظها» اهـ[٣].

١٠ ـ «منتخب طبقات الشافعية»[٤]:

وهو اختصار طبقات ابن الصلاح.

قال الإسنوي: «ومات عنها مسوّدةً، فبيّضها المزي» اهـ[٥].

---

(١) «الإمام النووي» للحداد (ص١٩١).

(٢) انظر: «المنهل العذب» (ص٥٦).

(٣) «المنهاج السوي» (ص٦٥). أي: شرح ألفاظها في آخرها، كما تقدم التنويه عليه في المقدمة.

(٤) طُبع بدار البشائر ببيروت، بعنوان: «طبقات الفقهاء الشافعية» للإمام ابن الصلاح، هذّبه ورتبه واستدرك عليه الإمام النووي، بيّض أصوله ونقحه الإمام المزي ـ حققه وعلق عليه محيي الدين علي نجيب.

(٥) «المنهاج السوي» (ص٦٤).

١١ ـ «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي»:

قال السخاوي: «أفرد من شرح المهذب[١]... وهو نفيس» اهـ[٢].

(ب) ومن مؤلفاته المخطوطة التي طُبِعت أخيرًا:

١ ـ «التحقيق»[٣]:

وهو في الفقه. وصل فيه إلى صلاة المسافر. ذكر فيه ـ غالبًا ـ ما في شرح «المهذب» من الأحكام، والخلاف على سبيل الاختصار. قال السخاوي: «وهو ـ كما قال ابن الملقِّن ـ نفيس. قال [أي: ابن الملقن]: وكأنه مختصر (شرح المهذب)... وقال في مقدمته: حصل عندي نحو مائة مصنف من كتب أصحابنا» اهـ[٤].

٢ ـ جزءٌ في الاستسقاء[٥].

---

(١) فهو فيه في المقدمة (١/ ٧٢ ـ ٩٦).

(٢) «المنهل العذب» (ص٦٣).

(٣) قال الشيخ مشهور بن حسن في تحقيقه لـ «تحفة الطالبين» (ص٨٥، ٨٦): «منه نسخةٌ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، برقم (١/ ٣٤٥ ـ مجاميع)، وذكر مفهرسوها أنها نسخةٌ وحيدة، منها صورةٌ في خزانة كتبي...» اهـ.
وذكر الدكتور أحمد الحداد في كتابه «الإمام النووي» (ص١٥١): «وقد عثرت بحمد الله تعالى على صورةٍ من مخطوطٍ له في مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، ويبدو من الصورة التي بين يدي أن الأصل المخطوط ذو خطٍّ رديء تستوجب قراءتُه التكلف والعناء» اهـ.

(٤) «المنهل العذب» (ص٦٠).

(٥) وقد طُبع حديثًا، في كلية الشريعة بجامعة الكويت ـ وحدة البحوث الشرعية.

٣ ـ «الإيجاز»: في شرح سنن أبي داود[1].

قال السيوطي: «كتب منه يسيراً» اهـ[2].

وقال السخاوي: «قطعةٌ من شرح أبي داود، وصل فيها إلى أثناء الوضوء، سمّاها (الإيجاز)» اهـ[3].

٤ ـ «رؤوس المسائل وتحفة طُلاّب الفضائل»[4]:

والظاهر أن هذا العنوان إنما هو لكتابٍ واحد، وقد ذكره السخاوي بهذا الاسم سواء، وقال: «ذكر فيه من التفسير والحديث والفقه واللغة، وضوابطَ ومسائلَ من العربية، وغيرَ ذلك، جليلٌ في معناه» اهـ[5].

٥ ـ «مسألة وجوب تخميس الغنيمة وقسم باقيها»[6].

---

(١) طُبع لأول مرة بعنوان: «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني»، بتحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

(٢) «المنهل العذب» (ص٦٠).

(٣) «المنهل العذب» (ص٥٥).

(٤) وقد قمت بتحقيقه والحمد لله، وصدر ضمن «سلسلة دفائن الخزائن» برقم (١٧)، عن طريق مكتبة نظام يعقوبي الخاصة بالبحرين، وقد طُبع بدار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

(٥) «المنهل العذب» (ص٦٣).

(٦) وقد قمت بتحقيقها والحمد لله، وصدرت ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام «المجموعة ١١» برقم (١٢٥)، طُبِعت بدار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٦ ـ «الإشارات لما وقع في الروضة من الأسماء واللغات»:

وهو دقائق «الروضة»، وهو كتابنا هذا الذي يُنشر لأول مرة، والحمد لله.

قال السيوطي: «كتب منها إلى أثناء الأذان» اهـ[١].

وقال السخاوي: «... إلى أثناء الصلاة، وهي نفيسة» اهـ[٢].

(ج) وله مؤلَّفات كثيرةٌ هي في حكم المفقود، فمنها:

١ ـ مختصر «التنبيه»:

وذكر السخاوي والسيوطي أنه كتب منه ورقةً واحدة[٣].

٢ ـ «تحفة الطالب النبيه»:

وهو شرح مطوَّل لـ «التنبيه»، وصل فيه إلى أثناء الصلاة كما قال السيوطي[٤].

قال السخاوي: «وهو من أوائل ما صنف» اهـ[٥].

٣ ـ «التنقيح»:

وهو شرح الوسيط. قال الإسنوي: «وصل فيه إلى شروط الصلاة.

---

(١) «المنهاج السوي» (ص٦٤).
(٢) «المنهل العذب» (ص٥٧، ٥٨).
(٣) انظر: «المنهل العذب» (ص٦١)، و«المنهاج السوي» (ص٦٥).
(٤) انظر: «المنهاج السوي» (ص٦٢).
(٥) «المنهل العذب» (ص٥٩).

قال: «وهو كتابٌ جليل من أواخر ما صنف...»[(١)].

٤ ـ نكتٌ على «الوسيط»:

وقد أشار إليه وإلى سابقه النووي في مقدمة «المجموع»[(٢)]، وهو في نحو مجلدين.

٥ ـ «جامع السُّنَّة»:

وقد أشار إليه النووي نفسه في مواضع من «المجموع»[(٣)]، وذكره السخاوي وقال: «شرع في أوائله، وكتب منه دون كراسة» اهـ[(٤)].

٦ ـ «وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة»:

وقد أشار إليه النووي نفسه في مقدمته لـ «شرح مسلم»[(٥)].

٧ ـ «مختصر أسد الغابة لابن الأثير الجَزَري»:

أشار إليه النووي نفسه في «التقريب»[(٦)].

٨ ـ «مختصر مناقب الشافعي للبيهقي»:

ذكر السيوطي أن النووي أحال عليه في «شرح المهذب»[(٧)].

---

(١) «المنهاج السوي» (ص٦٢).

(٢) (١/ ١٦).

(٣) منها في: (١/ ٢٦٧ ـ في بداية باب الآنية ـ ٣١٣ ـ في حكم المضبب بالفضة).

(٤) «المنهل العذب» (ص٦٠).

(٥) (١/ ٣٥).

(٦) (٢/ ٢٠٨)، مطبوع مع «تدريب الراوي» ـ ط دار الفكر.

(٧) انظر: «المنهاج السوي» (ص٦٤).

وقال السخاوي: «وهي في مجلد» اهـ[1].

قال السخاوي ـ رحمه الله ـ بعد ذكر مؤلفاته: «فهذه نحوٌ من خمسين مصنفًا، كل ذلك ـ كما قال الأدفوي ـ في زمنٍ يسير، وعمرٍ قصير» اهـ[2].

٩ ـ وفاته:

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب سنة (٦٧٦هـ) بِنَوى، وصُلي عليه صبيحة هذه الليلة في جامع دمشق[3].

يقول ابن العطَّار: «فتأسف المسلمون عليه تأسفًا بليغًا، الخاصُّ والعامّ، المادحُ والذّامّ، ورثاه الناس بمراثي كثيرة» اهـ[4].

رحم الله تعالى الإمام النووي رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته في الفردوس الأعلى، مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أؤلئك رفيقاً.



(١) انظر: «المنهل العذب» (ص٦١).

(٢) «المنهل العذب» (ص٦٣).

(٣) انظر: «تحفة الطالبين» (ص٤٢).

(٤) انظر: «تحفة الطالبين» (ص١٠٠).

وصف النسخة المخطوطة

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخةٍ وحيدة، مصوّرة من مكتبة جامعة (برنستون)، بولاية «نيو جيرسي» الأمريكية، ضمن مجموع «جاريت»، برقم (٤٦٤١)، من (ق٥١ ـ ٧٧)، فهي في (٢٧) ورقة، وعدد أسطرها (١٩) سطرًا، وهي بخطٍّ نسخيٍّ واضح.

ولم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا سنة النسخ، ولكن في آخرها في الحاشية: «بلغ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه».



كتاب الإشارات

لما وقع في الروضة من الأسماء

والمعاني واللغات

تصنيف الشيخ الإمام محيي الدين النووي

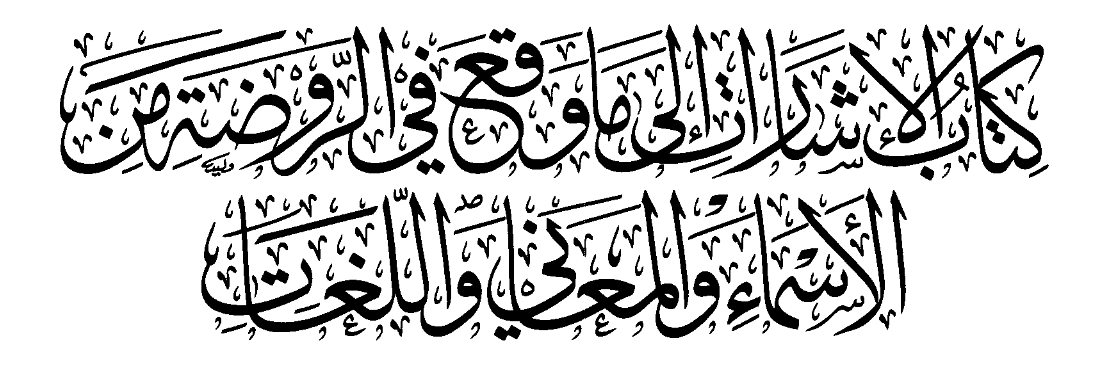
رضي الله عنه وأرضاه

صورة الغلاف

صورة اللوحة الأولى من المخطوط

صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط





تصنيف الشيخ الإمام

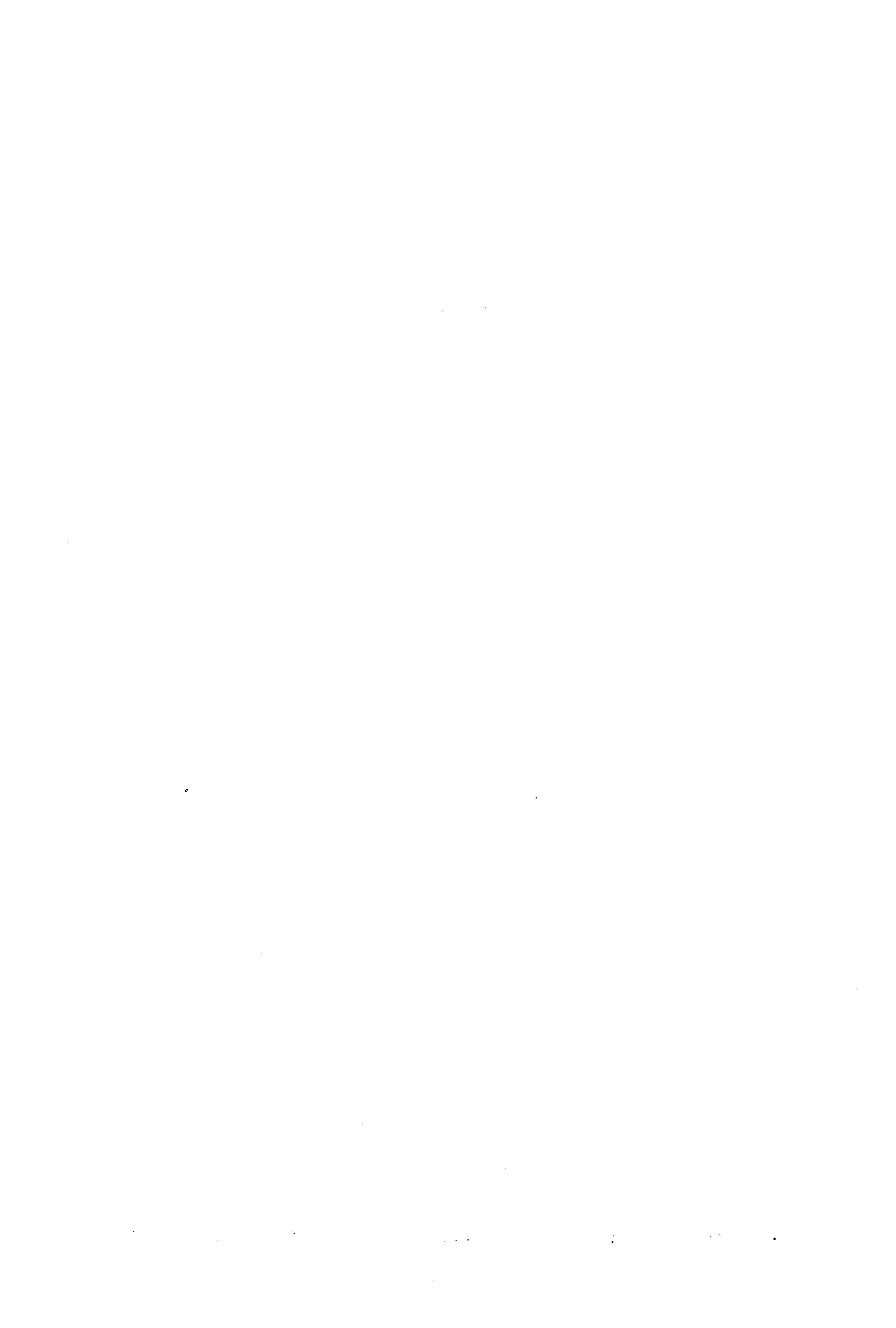
محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)

رحمه الله تعالى

تحقيق

الدكتور عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم الوهاب، عليه توكلت وإليه متاب. وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده[1] ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين، وآل كلٍّ وصحابته أجمعين.

أما بعد:

فإني اختصرت «شرح الوجيز» للإمام أبي القاسم الرافعي رضي الله عنه[2]، وقصدت باختصاره تقريبَ المذهب وضبط أحكامه وتلخيص قواعده وتنقيح مسائله وضبط فروعه وبيان ما نفتي به ونعتمد عليه، ونُعنَى به ونحافظ عليه.

وتوسطت في اختصاره بين المبالغة في الإيجاز والإيضاح؛ لأن لا يُخِلَّ بالفهم ولا يُسأَمَ منه. وضممت إليه زياداتٍ وتتماتٍ

---

(١) تكررت كلمة «عبده» في الأصل مرتين، وهو خطأ ظاهر.

(٢) واسمه: عبد الكريم بن محمد الرافعي، تُوُفِّي سنة (٦٢٣هـ). واسم كتاب اختصار النووي ــ رحمه الله تعالى ــ له: «روضة الطالبين وعمدة المفتين». قال السيوطي ــ رحمه الله ــ عن «الروضة»: «وهي عمدة المذهب الآن» اهـ. «المنهاج السوي» (ص٥٤).

لا يُستغنى عنها، وبيَّنت كلَّ ذلك أحسن بيان، وذكرت شرط الكتاب وصفته في الخطبة، فلم يبق لصاحبه حاجةٌ[1] في معرفة الأحكام إلى شيء آخر، لكن يحتاج إلى شيئين مُكَمِّلين:

أحدهما: معرفةُ الأدلة، وبيانُ الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وما يُحتج به لمذهبنا مما[2] لا يجوز الاحتجاج به، وما يَرِدُ على مذهبنا والجوابُ عنه، ومذاهبُ العلماء وإجماعهم واختلافهم، وكيفية الجمع بين الأحاديث المتعارضة في المسألة، وبيان تأويل ما يجب تأويله منها، وأشباه ذلك.

والثَّاني: بيان الألفاظ والأسماء والقيود والاحترازات التي في هذا الكتاب.

فإنَّ مَن جمع هذين المكمِّلين مع الأصل المذكور، كمُلت معرفته بالمذهب أبلغ كمال، وبرز على كثير من المفتين، وارتفع على طوائفَ من المدرسين، ولم يَظهر عليه مناظرٌ منصفٌ إلَّا أن يكون في نادرٍ من الأحيان.

فأما المكمِّل الأول، فقد جمعت فيه «شرح المهذب»[3] بأوفى من الشرط المذكور.

---

(١) كذا في الأصل، ولعله: «صاحب حاجةٍ».

(٢) في الأصل: «بما»، ولكن الأصح ما أثبتُّه، ورسمه محتمِلٌ لهذا، والله تعالى أعلم.

(٣) وسمّاه ـ كما في مقدمته (١/ ١٧، ٢١)، ط مكتبة الإرشاد بجدة ـ: «المجموع شرح المهذب»، و«المهذب» للإمام الشيرازي. قال الإسنوي عن كتاب «المجموع»: «وهذا الشرح مِن أجلِّ كتبه وأنفَسِها» اهـ. «المنهاج السوي» للسيوطي.

ولم يَتِمَّ بعد، فأرجو من فضل الله تمامه[1]، وأنه لا يشكل على صاحبه شيءٌ من أحكام الفقه وما يتعلق به وما يتعلق بالأحاديث وغيرِ ذلك مما مَنَّ الله الكريم به.

ويبقى المكَمِّلُ الثاني، وقد جمعت فيه كتاب «تهذيب الأسماء واللغات المستعملةِ في كتب الفقه المشهورات».

فذكرت فيه من الأسماءِ واللغاتِ وتقييدِ الألفاظ وحدودِ الأبواب، وغيرِ ذلك ما يستغني به الراغب إن شاء الله تعالى.

ثم رأيت أن أفرد هذا الكتاب[2] بمختصرٍ لطيفٍ جدًّا مختصٍّ به، أُشير فيه إلى ما يحتاج إلى بيانه من الأسماء واللغات إشاراتٍ لطيفات، بأوجزِ العبارات، وأقتصر على ذكر الكلمة والاسم في أول مواضعه إلَّا نادرًا لغرض. وما وقع فيه مما يستشكل فهو موضح في «تهذيب الأسماء واللغات».

ولا أقتصر فيه على الألفاظ، بل أنبه على دقائقَ نفيسةٍ غيرِها إن شاء الله تعالى، يُنتفع بها في غيره.

وقد حرصت في عبارات الكتاب الذي اختصرته على إيضاح العبارة، واستعمال الألفاظ التي يعرفها كل أحد، وتجنَّبْتُ الكلام الذي يحتاج إلى شرح.

وما كان في كلام الإمام الرافعي منه ذكرته بأوضحَ منه

---

(١) لم يُتِمَّه رحمه الله، وإنما وصل فيه إلى أثناء كتاب الربا.

(٢) هنا كلمة غير واضحة، ولعلها: «الكتاب»، كما أثبتُّه.

مما يُفهِم العوام، مع المحافظة على اللغة الصحيحة العربية وعلى الاختصار.

ثم إن ما أذكره فيه أخذته من مظانه المعتمدة، ولا أقلد فيه غير المحققين المضطلعين المتفق على جلالتهم.

وعلى الله الكريم اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، وله الحمد والنعمة والتوفيق والعصمة.



بسم الله الرحمن الرحيم

* **قوله: (الحمد لله)**: إنما بدأ به للحديث المشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أجذم**»، وهو حديث حسن مشهور[1].

و«أجذم»: بالجيم والذال المعجمه، ومعناه: أقطع قليل البركة.

ومعنى «بال»: أي: حال يُهَمُّ به.

قال إمامنا ـ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ـ: أحب أن يقدِّم المرء بين يدي خطبته وكلِّ أمر طلبه غيرِها: حمدَ الله تعالى والثناء عليه سبحانه وتعالى والصلاة على رسوله ﷺ. فامتثل المصنف[2] ما نُدِب إليه.

---

(١) الظاهر أنه يعني أنه حسن بطرقه، وقد أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث صححه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٩) ـ ط دار إحياء الكتب العربية. وذكر أبو داود ـ بعد إخراجه مرفوعًا ـ: مَن رواه مرسلاً، وأخرجه الدارقطني (١/ ٢٢٩)، وقال: «والمرسل هو الصواب» اهـ. وانظر تفصيل الكلام فيه في «إرواء الغليل» (١/ ٣٠ ـ ٣٢) للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ وقد ضعَّف الحديث.

(٢) أي: الإمام الرافعي رحمه الله تعالى.

وأما معنى الحمد، فقال العلماء: هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله.

والشكر: هو الثناء عليه بإنعامه.

فكل شكرٍ حمدٌ، وليس كل حمد شكراً. ونقيض[1] الحمد الذم، ونقيض الكفر الشكر.

* **قوله: (ذي الجلال والإكرام)**: قال الإمام أبو الحسن الواحدي ـ رحمه الله ـ: الجلال: عظمة الله تعالى، وهو استحقاقه صفاتِ المدحِ بإحسانه وإنعامه. ويقال: جَلَّ الشيءُ: عظم، وأجللته: أعظمته. والجلال: اسم من جلَّ، والجَلَالة: مصدر.

قال الأصمعي: ولا يقال الجلال إلَّا لله تعالى.

قال الواحدي: يعني: لا يقال ذلك بعد الإسلام، أي: لا يستحقه إلَّا الله تعالى.

قال الواحدي: وأما الإكرام ههنا فله معنيان:

أحدهما: إكرام الله تعالى أنبياءَه[2] وأولياءَه، فهو مكرمهم بلطفه مع جلاله.

والآخر: أنَّ الإكرام بمعنى الإعظام من العبد لله تعالى؛ بعبادته والثناء عليه بإحسانه وإنعامه.

والأول معنى قول الحسن: الذي يُكرم أهلَ دينِه وولايتِه، ومعنى قول الكلبي: الكريمُ على خلقه في عفوه عنهم.

---

(١) في الأصل: «ويقتضي»، وهو خطأ ظاهر.

(٢) في الأصل: «وأنبياه»، والظاهر أن الواو زائدة.

والثاني معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما: الذي لا أكرمَ منه ولا أجلَّ، والله أعلم.

* قوله: **(ذي الفضل والطول)**: قال أهل اللغة: الطول: التفضل والغنى والسعة. زاد الزجاج: والقدرة.

* قوله: **(هدانا للإسلام)**: يقال: هدى[1] للإسلام وإلى الإسلام. والمراد بالهُدى هنا: خَلْقُ الإيمان واللطف.

وأما الهدى في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2]، فمعناه: بيَّنّا لهم طريق الخير.

ثم إن الهدى مذكَّر. قال الواحدي: وزعم الأخفش أن من العرب مَن يؤنث الهدى.

* قوله: **(وأسبغ علينا جزيل نعمه)**: معنى أسبغ: أوسع وأكمل؛ من قول العرب: سَبَغَتِ النعمة، إذا تمت. ودرعٌ سابغة: أي تعم البدن. وأسبغ وضوءه: عمَّم الأعضاء.

والجزيل: العظيم الكثير.

* قوله: **(وألطافَه)**: جمع لطف. قال ابن فارس في «المجمل»[3]: «اللطف من الله عز وجل بعباده: الرأفة والرفق».

---

(١) في الأصل: «هذا»، وهو خطأ ظاهر.
(٢) سورة فُصلت: الآية ١٧.
(٣) «مجمل اللغة» (٣/٨٠٨) ـ بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **قوله: (الأنام)**: هم الخَلْقُ على القول الصحيح. ويقال ـ أيضًا ـ: الأَنِيم[1].

* **قوله: (وجعل فيهم قادةً)**: أي رؤوسًا متبوعين داعين إلى طاعة الله.

* **قوله: (يدعون بأمره إلى دار السلام)**: أي يدعون المكلفين إلى طاعة الله تعالى المؤدية إلى دار السلام وهي الجنة.

واختلف المفسرون في المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[2]:

فقال قتادة: السلام هو الله تعالى، وداره الجنة.

وقال غيره: السلام بمعنى السلامة، كاللداد واللدادة، والرضاع والرضاعة.

سميت الجنة دارَ السلام؛ لأن من دخلها سلم من الآفات.

وقال ذو النون[3]: سميت بذلك لأن من دخلها سلم من القطيعة والفراق.

وقيل: المراد بالسلام: التحية؛ يقال: سلَّم تسليمًا وسلامًا،

---

(١) على وزن: أَمير. و ـ أيضًا ـ: آنام، على وزن: ساباط. انظر: «القاموس المحيط» (ص١٣٩٣)، ط مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) سورة يونس: الآية ٢٥.

(٣) هو: أبو الفيض، ذو النون بن إبراهيم المصري، صوفي. مِن كتبه «الركن الأكبر»، و«الثقة في الصنعة». تُوُفِّي سنة (٢٤٥هـ). «معجم المؤلفين» (١/ ٧٠٧).

كما يقال: كلَّم تكليمًا وكلامًا. فسميت الجنة دار السلام؛ لأن أهلها يُحَيِّي بعضهم بعضًا، والملائكة يُسَلِّمون عليهم.

قال الحسن: إن السلام لا ينقطع عن أهل الجنة، وهو تحيتهم.

وقال أبو بكرٍ الورّاق[1]: سميت بذلك لأن من دخلها سلَّم اللهُ تعالى عليه؛ وذلك أن الله تعالى يعلم ما فيه أهل الجنة من ذكر الذنوب والهيبة لعلام الغيوب، فيبدأهم بالسلام تقريبًا لهم وبسطًا وإيناسًا وترحيبًا.

* **قوله: (واجتبى)**: أي اصطفى واختار.

* **قوله: (فجعلهم من الأماثل والأعلام)**: أما الأماثل فهم الخيار، واحدهم: أمثل. وقد مثُل الرجل، بضم الثاء[2]، أي: صار فاضلاً خياراً.

وأما الأعلام، فواحدهم: عَلَم، وأصله: ما يستدل به على الطريق من جبلٍ وغيره. وسمي العالم البارع بذلك؛ لأنه يُهتدَى به.

* **قوله: (فطهَّرَهم)**: أي: نظفهم ونزههم.

* **قوله: (وضر الآثام)**: هو بالضاد المعجمه، وهو الدرن والوسخ والزَّهَم، وهو هنا استعارة في قبح الإثم.

---

(١) لعله: محمد بن عمر الوراق الترمذي الصوفي، مؤدب الأولاد. وُلِد بترمذ، أقام ببلخ، وصحب أحمد بن خضرويه البلخي. له تصانيف في الرياضيات. كان حيًّا قبل سنة (٢٤٠هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٣/ ٥٦٩).

(٢) في الأصل: «الباء»، والصواب ما أثبته.

* **قوله: (وميزهم بفضله من أولي النُّهى والأحلام)**: أما النُّهَى، فهي العقول، واحدها نُهية، بضم النون؛ لأنها تَنهى[1] صاحبها عن القبائح. وقيل[2]: لأن صاحبها ينتهي إلى رأيه وعقله.

قال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النُّهَى مصدرًا وأن يكون جمعًا؛ كالغُرَف.

وأما الأحلام، فالعقول.

* **قوله: (ووفقهم)**: التوفيق: خَلْقُ قدرة الطاعة.

* **قوله: (واختار من جميعهم حبيبَه وخليلَه عبدَه ورسولَه محمدًا ﷺ)**: أما قوله: «اختاره من جميعهم»، فهو تصريح بتفضيله ﷺ على جميع الخلق؛ فإنه قال أولاً: «فضل الآدميين على الأنام»[3]، وصيَّرنا [أفضلَ][4] الأنام بالخلق، ثم قال: «اختار فخر الآدميين»، وذلك يفيد المطلوب.

وأما قوله: «حبيبَه وخليلَه» فهو تصريح بتسميته ﷺ حبيبَ الله تعالى وخليلَه، وهذا متفق عليه.

وأما الخليل، فمِن الخُلّة، بضم الخاء، وهو الاختصاص والاستصفاء.

وقيل: هي الانقطاع إلى من خاللت. وقيل: صفاء المودة. وقيل: هي المحبة والإلطاف.

---

(١) في الأصل: «ينهى» بالنون، والصواب بالتاء كما أثبته.

(٢) كلمة «قيل» تكررت في الأصل مرتين.

(٣) في «الروضة» (١/٣): «على غيرهم من الأنام».

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وإنما زدته تقديرًا لتصح الجملة.

قال كثيرون ـ أو الأكثرون ـ من العلماء: الخليل: هو المُحبُّ الكامِلُ المحبة، وقيل غير ذلك، وقد بسطت الاختلاف فيه في «تهذيب اللغات»[1].

وأما قوله: «عبدَه»، فهو من أشرف الأسماء والصفات، ولهذا سماه الله سبحانه وتعالى عبدًا في مواضعَ كثيرةٍ من القرآن العزيز، فقال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾[2]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾[3]، و﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[4]، و﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[5]، و﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[6]. فانظر إلى تسميته ﷺ في هذه المواطن الشريفة.

وأما سبب تسميته ﷺ محمدًا؛ فلكثرة خصاله المحمودة؛ تقول العرب: رجل محمد ومحمود، إذا كثرت خصاله المحمودة.

قال ابن فارس: «وبذلك سُمِّيَ نبينا ﷺ محمدًا»[7].

يعني: ألهم الله سبحانه وتعالى ـ وله الحمد ـ أهلَه أن سمُّوه محمدًا؛ لما عَلِمَ من جميل صفاته التي قدَّرها له ﷺ، والله أعلم.

---

(١) (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٥).
(٢) سورة الإسراء: الآية ١.
(٣) سورة الكهف: الآية ١.
(٤) سورة الفرقان: الآية ١.
(٥) سورة النجم: الآية ١٠.
(٦) سورة الجن: الآية ١٩.
(٧) «مجمل اللغة» (١/ ٢٥٠).

* **قوله: (فمحى به عبادة الأصنام)**: أي أبطل ما كانت عليه الجاهلية من عبادة الأصنام والاعتناء بها وإعظامها. والصنم: الصور للمعبود من خشب وحجر ونحو ذلك.

* **قوله: (وأدحض لها معالم الأنصاب والأزلام)**: أي: أبطل ما كان ظاهرًا من أمر الجاهلية وعظيم كفرها. والأنصاب: الأوثان، والأزلام: القِدَاح التي كانوا يستقسمون بها ويعتمدونها في أمورهم ويعوِّلون عليها.

* **قوله: (واختصه بالقرآن وجوامع الكلام)** في «القرآن» قراءتان: الهمزُ وتركُه، والهمز هو الأكثر.

وجوامع الكلام: الكلمات المختصرة الدالة على المعاني الكثيرة والفنون المتعددة.

* **قوله: (فبلَّغ رسول الله ﷺ ما أرسل به)**: هذا مما يجب على كل مكلف اعتقادُه، وأنه ﷺ بلَّغ الرسالة على الوجه المأمور به، وأدى الأمانة ونَصَح الأمة[1] ورأف بها، وبذل وسعه ﷺ في هدايتها.

* **قوله: (دائماتٍ بلا انفصام)**: قال أهل اللغة: الفصم والانفصام: القطع من غير إبانة. وأما القصم والانقصام ـ بالقاف ـ

---

(١) يصح: نَصَحه ونَصح له، كما في «القاموس المحيط» (٣١٢)، لكن اللغة الفصيحة والتي وردت في القرآن الكريم في الفعل هي بالتعدية باللام، كما في «المصباح المنير» (٢/٦٠٧)، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ﴾ [الأعراف: الآية ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ﴾ [التوبة: الآية ٩١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ﴾ [هود: الآية ٣٤]، وغيرها من الآيات.

فهو القطع مع الإبانة، فلهذا اختار الانفصام بالفاء؛ لأنه إذا نفاه انتفى الانقصام ولا يلزم العكس.

قوله: (وإذْعانًا): أي: انقيادًا.

قوله: (وصمديّتِه): قال أهل اللغة والمفسِّرون: الصمد: الذي انتهى إليه السؤدد. وقيل: الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب. وقيل: المقصود في الرغائب.

قوله: (من برِيّته): يقال بالهمز ـ وهو الأصل ـ وبالتشديد وهو الأكثر.

قوله: (أما بعد): هذا يُستحب أن يُبتدأ به الخطبُ والمواعظُ وشبهُها[1].

وقد ثبت في الصحيحين من فعل رسول الله ﷺ في ذلك أحاديثُ كثيرةٌ[2]، وقد رواه عن فعله ﷺ اثنان وثلاثون

---

(١) قال في «دقائق المنهاج» (ص٢٧): «معناه: أما بعد ما سبق» اهـ.

(٢) وبوَّب الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في «صحيحه» (٢/ ٤٠٢ ـ فتح): «باب: مَن قال في الخُطبة ـ بعد الثناء ـ: أما بعد» اهـ. وأسند فيه ستة أحاديث: منها: حديث أسماء بنت أبي بكرٍ رضي الله عنهما في كسوف الشمس، وفيه: «فخطب الناس وحمِد الله بما هو أهلُه، ثم قال: أما بعد» الحديث، (البخاري ٢/ ٤٠٣ ـ فتح ـ، ومسلم ٢/ ٦٢٤). ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها في قصة صلاته ﷺ بالليل في المسجد وصلاةِ رجالٍ بصلاته، وفيه: «فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهَّد ثم قال: «أما بعد، فإنه لم يخْف علَيَّ مكانُكم» الحديث، (البخاري ٢/ ٤٠٣ ـ فتح ـ، ومسلم ١/ ٥٢٤).

صحابيًّا[1]، وقد بينت أسماهم في «تهذيب اللغات»[2]، وذكرت فيه جملاً نفيسة مما يتعلق بشرح هذه اللفظة[3].

واختلفوا في أولِ مَن بدأ بها:

فقال كثيرون ـ أو الأكثرون من العلماء ـ: هو داود ﷺ، وهو فصل الخطاب الذي أوتيَه. رُوِّينا هذا عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وقيل: هو قُسُّ بنُ ساعدة. قاله الكلبي.

وقيل: هو كعب بن لُؤَيّ. رُوِّيناه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

قال النحاس: الذي عليه النحويون: أن «أما بعد» يؤتى بها إذا كان الرجل في حديث وأراد أن يأتيَ بغيره.

قال: ولهذا لم يجيزوا في أول الكلام «أما بعد»؛ لأنها إنما ضمت لما حذف منها مما يرجع إلى ما تقدم.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تَتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها «أما بعد» الحافظُ عبدُ القادر الرُّهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له، فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيًّا...» اهـ. «فتح الباري» (٢/ ٤٠٦).
وقال ـ أيضًا ـ الحافظ ـ بعد أن شرح أحاديث الباب ـ: «ويستفاد من هذه الأحاديث: أن «أما بعد» لا تختص بالخطب، بل تقال ـ أيضًا ـ في صدور الرسائل والمصنفات... وقد كثُر استعمالُ المصنفين لها بلفظ: «وبعد»، ومنهم مَن صدَّر بها كلامه فيقول في أول الكتاب: «أما بعد حَمْدِ الله، فإنّ الأمر كذا»، ولا حَجْرَ في ذلك» اهـ «فتح الباري» (٢/ ٤٠٥، ٤٠٦).

(٢) (٣/ ٤٩، ٥٠)، نقلاً عن الحافظ عبد القادر الرُّهاوي في «كتاب الأربعين».

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٤٨ ـ ٥٠).

وقال أبو جعفر النحاس: واختلف النحويون في علة ضم «قبل» و«بعد» على بضعةَ عشرَ قولاً، وإن كانوا قد أجمعوا على أنَّ «قبل» و«بعد» إذا كانتا غايتين، فسبيلهما أن لا تُعربا.

قال النحاس: وأجاز الفراء «أما بعدًا»، بالنصب والتنوين، وأجاز ـ أيضًا ـ «أما بعدٌ» بالرفع والتنوين. وأجاز هشام «أما بعدَ» بفتح الدال. قال النحاس: وهذا الذي أجازه غير معروف.

قال: ويقول: «أما بعد، أعزك الله، فإني نظرت في الأمر». هذا اختيار النحويين.

ويجوز: «أما بعد، فأعزك الله، إني نظرت في ذلك»، فتَدخل الفاء في «أعز «وإن كان معترضًا؛ لقربه من «أَمّا».

ويجوز: «أما بعد، فأعزك الله، فإني نظرت»، فتَدخل الفاء فيهما جميعًا.

ويجوز: «أما بعد، فأعزك الله، ثم إني نظرت».

ويجوز: «أما بعد، ثم أعزك الله، فإني نظرت».

وأجود من هذا: «أما بعد، أعزك الله، فإني نظرت».

وأجود منه: «أما بعد، فإني نظرت، أعزك الله».

هذا آخر كلام النحاس[1]، وإنما طولت الكلام في هذا الحرف بالنسبة إلى هذا الكتاب وإن كان ما ذكرته مختصرًا جدًّا؛ لكونه مما يتكرر

---

(١) انظر: «صناعة الكُتّاب» للنحاس (ص١٧٦ ـ ١٨٣).

في كل وقت وفي كل تصنيف وفي الحديث وغيره من كتب العلم، فيَقْبُحُ بمنتسبٍ إلى العلم جهلُ هذه الأحرف منه، والله أعلم.

* **قوله: (وآكد العبادات)**: يُقال: آكد وأوكد، والتأكيد والتوكيد، وكله من التقوية.

* **قوله: (أُنفِقت فيه نفائسُ الأوقات)**: أصل الإنفاق: الإخراج، وينبغي أن يقال في المُخْرَج في الطاعات: أنفقت كذا في حجي، ولا تقول ما يقوله كثير من الناس: غرمت في حجي ألفًا، وغرمت في الفعل الفلاني من الطاعات، ولا: خسرت، ولا: ضيعت، وإنما يقال في الطاعات: أنفقت، وفي المعاصي والمكروهات: غرمت وخسرت وضيعت.

* **قوله: (وقد تَظاهَرَ على ما ذكرته)**: أي: توافق.

* **قوله: (الإطناب)**: بكسر الهمزة، أي: الإطالة.

* **قوله: (أكثر العلماء من التصنيف من المختصرات)**: أما التصنيف فقال أهل اللغة: هو التمييز، وصنفت الشيء: جعلته أصنافًا، فكأنَّ الجامعَ لكتابٍ مَيَّزَ النوعَ أو القدر الذي أتى به في كتابه من غيره.

وأما الاختصار فهو: الإتيان بقليل الكلام مع دلالته على المعاني الكثيرة.

وقيل فيه غير ذلك مما بسطته في «تهذيب اللغات»[١].

* **قوله: (في نهايةٍ من الكَثرة)**: هي بفتح الكاف على اللغة

---

(١) (٣/ ١٦١، ١٦٢).

الفصيحة المشهورة التي جاء القرآن العزيز بها[1]، وحكى الجوهري كسرها في لغة قليلة[2].

* قوله: **(نقّح المذهب)**: أي: هذّبه وصفّاه.

* قوله: **(بعبارات وجيزات)**: أي: قصيرات. وكلام موجَز: بفتح الجيم وكسرها، ووَجْز ووجيز.

* قوله: **(المتضلع)**: أي: الممتلئ.

* قوله: **(وأستوعب جميع فقهِ الكتاب حتى الوجوه الغريبة المنكرات)**: معناه: أني آتي بجميع ما فيه من الأحكام والنقول الغريبة حتى الوجوهِ المنكرات فإني آتي بها؛ وفاءً لحقيقة الاختصار.

وإنما قال المنكرات ولم يقل الضعيفة الغريبة؛ لأن المنكرات أردأ منها، فإذا لم يُخِلَّ بالمنكر فأَوْلى أن لا يُخِلَّ بالضعيف والغريب اللَّذَيْنِ هما دون المنكر، بخلاف ما لو عكس.

* قوله: **(الجديد والقديم)**: أما القديم فهو كتاب الشافعي رحمه الله الذي صنفه بالعراق، وسماه «كتاب الحجة»، وأما الجديد فكُتُبُهُ التي صنفها بمصر، وهي كتب كثيرة[3].

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: الآية ٢٥].

(٢) نص الجوهري: «ولا تقل: «الكِثرة» بالكسر؛ فإنها لغة رديئة» اهـ. «الصحاح» (٢/ ٨٠٢).

(٣) أشهرها: «الأم».

وقد ذكرت في «شرح المهذب»[1] وغيره أن الشافعي ـ رحمه الله ـ صنف مائةً وثلاثةَ عشرَ كتابا.

*** قوله: (حيث أقول: «على الصحيح» أو «الأصح»، فهو من الوجهين، وحيث أقول: «على الأظهر» أو «المشهور»، فمن القولين، وحيث أقول: «على المذهب»، فهو من الطريقين أو الطرق.**

وإذا ضعف الخلاف قلت: «على الصحيح» أو «المشهور»، وإذا قوي قلت: «على الأصح» أو «الأظهر». وقد أصرح ببيان الخلاف).

اعلم أن هذا فصل حسن ينبغي أن يُتفطَّنَ له ويقدمَ على المقصود.

*** بيان القولين والوجهين والطريقين:**

اعلم أن القولين أو الأقوال للشافعي ـ رحمه الله ـ نصوص قالها في كتبه أو نقلها أصحابه عنه، وتارةً يكون القولان جديدين، وتارةً قديمين، وتارةً قديمًا وجديدًا، وتارةً يرجح الشافعي أحدهما، وتارةً يطلقهما، وتارةً يقولهما في وقت، وتارةً في وقتين.

وأما الوجهان أو الأوجه: فأقوال أصحاب الشافعي رحمهم الله، فتارةً يكون الوجهان لشخصين وهو الأكثر، وتارةً لشخص.

وأما الطريقان أو الطرق: فهي اختلاف الأصحاب في حكاية

---

(١) قال النووي ـ رحمه الله تعالى في مقدمة «المجموع» (١/ ٢٩) ـ ط مكتبة الإرشاد بجدة ـ: «قال القاضي الإمام أبو محمد الحسين بن محمد المروزي في خطبة تعليقه: قيل: إن الشافعي ـ رحمه الله ـ صنف مائةً وثلاثة عشر كتابًا، في التفسير والفقه والأدب وغيرِ ذلك. وأما حسنها فأمرٌ يُدرك بمطالعتها، فلا يتمارى في حسنها موافقٌ ولا مخالف» اهـ.

المذهب. وتارةً يقول بعض الأصحاب: «يجوز هذا قولاً واحدًا» أو: «لا يجوز قولاً واحدًا»، فيقول الآخر: «فيه قولان»، وتارةً يقول واحد: «يجوز وجهًا واحدًا»، فيقول الآخر: «فيه وجهان»، وتارةً يقول واحد: «فيه قولان»، ويقول الآخر: «إن كان كذا جاز وإن كان كذا لم يَجُز».

وفي هذا تفريع كثير وتقسيم بينته في شرحيِ «المهذب»[1] و«التنبيه».

وإذا عرف هذا فإنما جعل الصحيح والأصح من الوجهين تأدُّبًا مع الشافعي رحمه الله؛ إذْ قَسِيمُ الصحيح: الباطل والفاسد، فكَرِه أن يكون ذلك مضافًا للشافعي رحمه الله، فعدل به إلى غيره وبدَّله بالمشهور الذي قَسِيمه الغريب، ولا يلزم منه الضعف في اللفظ وإن كان قد أُريد به الضعيف.

وأما الفرق بين الأصح والصحيح فظاهر؛ فإنَّ الأصح قسيمه صحيح، ولكن هذا أصح، وأما الصحيح فقسيمه باطل وضعيف.

ولهذا اصطُلح هذا الاصطلاح المذكور.

وحصل لهذا الاصطلاح فائدتان:

إحداهما: الاختصار.

والثَّانية: بيان مراتب الخلاف في القوة والضعف، وبيانُ القولين من الوجهين مع المبالغة في الاختصار، والله أعلم وله الحمد والنعمة.

* **قوله: (واستمدادي المعونة)**: قال أهل اللغة: الاستمداد: طلب المدد، فمعنى استمدادي المعونة: أي طلبي زيادة المعونة.

---

(١) «المجموع» (ص١٠٧، ١٠٨).

* **قوله: (الصيانة)**: أي السلامة من المخالفات والآفات وغير ذلك من المكروهات.

* **قوله: (ربّ الأرَضين)**: هو بفتح الراء[1].

* **قوله: (ويحبني فيه)**: إنما قال «فيه»، يعني: في الله تعالى؛ لأن من أحب في الله، فهو من أهل الخير والفضل الذين ينبغي أن يُخَصُّوا بمزيد اعتناء، ويُدْعَى لهم على حدَة، بخلاف المحب لغير الله تعالى؛ فإنه يكون واحدًا من المسلمين يدخل في قوله: «وجميع المسلمين».

* **قوله: (من المَوْهِبات)** هي بكسر الهاء، واحدتها: موهبة. وهي الاسم من الهبة.

* **قوله: (وأن يرزقنا التفويض إليه)**: قال أصحابنا المتكلمون وغيرهم: الرزق: كل ما انتفع به المنتفع؛ مِن أي شيءٍ كان.

والتفويض إليه: أي: ردُّ الأمر إليه، والبراءة من الحول والقوة.

* **قوله: (كتاب الطهارة)**: هي في اللغة: النظافة، وفي الشرع: رفع الحدث أو إزالةُ النجَس أو ما في معناهما، كالغسلة الثانية والثالثة فيهما، وتجديدِ الوضوء والأغسال المسنونة، وطهارةِ المتيمم والمستحاضة ومَن في معناها؛ فان هذه طهاراتٌ ولا ترفع حدثًا ولا تزيل نجسًا.

قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[2]: قيل: المراد بالسماء: المظلة. وقيل: السحاب.

---

(١) يعني راء «الأرَضين» ـ كما هو ظاهر، فأما راء «رَبّ» فمفتوحة بلا لبس.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٤٨.

والطَّهور عندنا هو المطهِّر.

* **قوله: (المطهر للحدث والخَبَث من المائعات: الماء)**: هو[1] بفتح الخاء والباء، وهو النجاسة.

وقوله: «مِن المائعات»: احتراز من التراب في التيمم.

* **قوله: (والمطلق: هو العاري عن الإضافة اللازمة)**: احترز عن ماء الزعفران والصابون وشبههما؛ فإنه ليس بمطلق؛ للإضافة اللازمة.

وإنما قال: «اللازمة»؛ ليحترز عن ماء البحر والبئر ونحوهما؛ فإنه مضاف، ولكنها إضافة غير لازمة، ولهذا يجوز أن يقال فيهما من غير إضافة، بخلاف ماء الزعفران.

* **قوله: (فليس بطَهور على المذهب، وقيل: طَهور في القديم)**: معناه: في المسألة طريقان:

أحدهما ـ وهو المذهب ـ: القطع بأنه ليس بطَهور.

والطَّريق الثَّاني: على قولين: الجديد: ليس بطَهور، والقديم: أنه طَهور.

وعُرِف الطريق الثاني بقوله: «وقيل: طَهور في القديم». معناه: قال بعض الأصحاب: إنه طهور في القديم دون الجديد.

* **قوله: (وفيه وجه منكر)**: أي شديد الغرابة والضعف. وهذا مما يتكرر ذكره في هذا الكتاب. وهذا مرادي بالمنكر حيث أطلق.

---

(١) أي: قوله: «الخبث».

* قوله: (بالنِّسبة إلى غيره): هي النِّسبة، بكسر النون وضمها، لغتان، الكسر أشهر.

* قوله: (ولو انغمس فيه جُنُبان): هذا استعمال لإحدى اللغتين؛ يقال عليها: رجل جُنُب، ورجلان جُنُبان، ورجال أجناب وجنوب.

واللغة الثانية ـ وهي أفصح، وبها جاء القرآن العزيز[1] ـ: رجل جُنُب، ورجلان جنب، ورجال جنب، وامرأة ونسوة جنب، كلُّه بلفظ واحد.

وإنما استعَمَل اللغةَ القليلة[2] للحاجة إلى التصريح بأنهما اثنان، وربما لا يَفهم كثير من الناس أن الجنب يطلق على الأنفس[3].

* قوله: (الخِضْري): هو بكسر الخاء وإسكان الضاد المعجمتين[4]. وهو: أبو عبد الله، محمد بن أحمد المَرْوَزي الخِضْري؛ منسوبٌ إلى جدٍّ له، قاله الإمام أبو سَعْدٍ السمعاني.

---

(١) يعني: كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا﴾ [النساء: الآية ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: الآية ٦].

(٢) وقال عنها في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٩٦): «وفي لغةٍ مشهورة: يثنّى ويُجمع، فيقال: جُنُبان وجُنُبون وأجناب» اهـ.

(٣) هنا في الأصل نوعُ طمسٍ، والظاهر أنها كلمة «الأنفس»، والله أعلم.

(٤) قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٠٠) ـ بعد أن نقل هذا الضبط عن السمعاني: «قال [أي: السمعاني]: والصحيح ـ يعني الأصل في هذه النسبة ـ: الخَضِري، بفتح الخاء وكسر الضاد، ولكنهم خفَّفوه لمّا ثقُل عليهم» اهـ.

قال: وهو إمام مَرْو، ومتقدم الفقهاء الشافعية بها. تفقه عليه جماعة من الأئمة[(١)].

* **قوله: (على العضو)**[(٢)]: هو بضم العين وكسرها، لغتان، الضم أشهر.

* **قوله: (قال إمام الحرمين)**: هو الإمام السيد الجليل المجمع على إمامته وجلالته في الفنون، أبو المعالي، عبد الملك بن الإمام الشيخ أبي محمد الجويني عبد الله بن يوسف.

قيل له إمام الحرمين؛ لأنه أقام بالحجاز مدةً طويلة يفتي ويصنف[(٣)]. وقد استوفيت أكثر أحواله في كتاب «تهذيب الأسماء»[(٤)] و«كتاب الطبقات»[(٥)].

* **قوله: (وقطع البَغَوي أنه لا يضر)**: البغوي: بفتح الباء الموحدة والغين المعجمة.

---

(١) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ١٥٤، ١٥٥) ـ بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

(٢) الكلمة غير واضحة تمامًا في المخطوط، والمثبَت من السياق ومن «الروضة» (١/ ٨).

(٣) فقد جاور بمكة أربع سنين، وبالمدينة، وتُوُفِّي سنة (٤٧٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٦٧، ١٦٨).

(٤) (٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥).

(٥) الظاهر أنه يعني من خلال ذكره في تراجم العلماء وإلَّا فلم أجد له فيه ترجمة مستقلة.

هو صاحب «التهذيب»[1]، الإمام أبو محمد، الحسين بن مسعود[2]، منسوب إلى «بَغ»، ويقال: «بَغشور»، مدينة معروفة بخراسان، بين «مرو» و«هراة»، قاله السمعاني.

* **قوله: (والشَّمْع)**: بفتح الميم وإسكانها[3].

* **قوله (والطُّحلُب)**: هو بضم الطاء وبفتح اللام وضمها، لغتان.

* **قوله: (بطول المُكث)**: أي اللبث، وهو بضم الميم وكسرها[4]، لغتان، والمصدر: مكَث، بالفتح[5].

* **قوله: (والأواني المنطبعة)**: أي: المطْرَقة.

* **قوله: (وفي الأواني مكروه على الأصح، بشرط أن يكون في البلاد الحارة والأواني المنطبعة كالنحاس إلَّا الذهب والفضة على الأصح. وعلى الثاني: يُكره مطلقاً)**: فقوله في الأخير: «على الأصح» عائد إلى قوله: «بشرط أن يكون في البلاد الحارة والأواني المنطبعة».

---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، عن دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٢) ابن محمد الفراء البغوي، صاحب «شرح السنة»، تُوُفِّي سنة (٥١٠هـ).

(٣) وقيل: إن التسكين مولَّد. انظر: «القاموس المحيط» وتعليق المحققين عليه (ص٩٤٩) ـ ط مؤسسة الرسالة.

(٤) وقال في «القاموس المحيط» (ص٢٢٦): «مثلثة، ويُحرك»، أي: الكاف.

(٥) أي: بفتح الكاف. لكن ذكره في «القاموس» (ص٢٢٦) بالتسكين، وقال: «ويُحرَّك» اهـ. وأما الفعل «مكث» فضبطه في «دقائق المنهاج» (ص٣٤) بضم الكاف وفتحها.

يعني: في اشتراطِ حرارةِ البلاد وكونِ الأواني منطبعةً وجهان، وليس بعائدٍ إلى الذهب والفضة.

* **قوله: (وإذا قلنا بالكراهة فهي كراهة تنزيه ولا تَمنع صحة الطهارة)**: قد يقال: لا فائدة في قوله: «ولا تَمنع صحة الطهارة»؛ فإنا نعلم من كونها كراهةَ تنزيهٍ أنها لا تَمنع صحة الطهارة.

وجوابه: أن هذه غفلة مِن زاعم ذلك؛ فإنه لا يلزم من كونها كراهةَ تنزيهٍ أنها لا تَمنع صحة العبادة؛ ألا ترى أن الصلاة في وقت النهي مكروهةٌ كراهية تنزيه[1]، وإذا أحرم بها لا تصح على أصح الوجهين؛ ودليله: أنها منهي عنها، والنهي يقتضي الفساد؟[2].

---

(١) بيَّن الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (١/ ١٢٨) ـ ط البابي الحلبي ـ أنّ الكراهة هنا كراهةُ تحريم، وهو المذهب كما قال الرملي في «نهاية المحتاج» (١/ ٣٨٥)، كما صححه النووي في «الروضة» وفي كتاب الصلاة في «المجموع»، وأما في «التحقيق» وفي كتاب الطهارة من «المجموع» فصحح كراهة التنزيه، وكما هو ظاهر إطلاقه في «المنهاج».

(٢) لكن كلام العلماء وخلافهم في اقتضاء النهي الفساد إنما هو فيما كان النهي فيه للتحريم لا للكراهة. قال العلائي ـ رحمه الله تعالى ـ: «الكلام في أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا، إنما هو مفرَّعٌ على أنه للتحريم، وأما نهي الكراهة، فالذي يُشعر به كلام الأكثرين ـ وصرَّح به جماعةٌ ـ أنه لا خلاف فيه، وذلك ظاهرٌ؛ إذْ لا مانع من الاعتداد بالشيء مع كونه مكروهاً...».
قال: «وقد وقع في كلام الشيخ أبي عَمرو بن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ ما ينافي هذا؛ فإن أصحابنا اختلفوا في النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة: هل هو للتحريم أو للتنزيه؟ والأصح عند الجمهور أنه للتحريم. ثم ذكروا وجهين في أنها إذا أحرم بها في هذه الأوقات: هل تنعقد أو لا؟ =

* قوله: (**في الجَصّ**): هو عَجَمي معرَّب، وهو بكسر الجيم وفتحها.

* قوله: (**التغيرَ المؤثر**): يعني: تغيرًا قليلاً أو كثيرًا إذا قلنا: يؤثر التغير القليل.

* قوله: (**قبل أن يجمُد**): هو بضم الميم.

* قوله: (**فالجماد: ما ليس بحيَوان، ولا كان حيَوانا، ولا جزءًا من حيَوان، ولا خرج من حيَوان**): اعلم أنَّ الجماد في الأصل ما لا روح فيه؛ من قول العرب: «أرض جماد»، أي: لم يصبها المطر، وليس مراده بالجماد هنا: كل ما لا روح فيه؛ فإنه يَدخل النبات وأجزاء الحيَوان المنفصلة كيَدِه، وقد يدخل ما ينفصل عن باطن الحيوان كالروث والدم ونحوهما، وكل هذه مستنجَسة، وهو قد التزم أن الجماد كله طاهر إلَّا الخمر والنبيذ، فلو اقتصر على قوله: «الجماد طاهر إلَّا الخمر والنبيذ» لَوَرَدَتِ الميتةُ والجزء المنفصل، فاحترز عن الباقية[1] بقوله: «ولا كان حيَواناً ولا جزءًا من حيَوان، ولا خرج من حيَوان».

* قوله: (**فالجماد كله طاهر إلَّا الخمر وما يُسكر من الأنبذة**): فيه تصريح بأن هذا الحشيشَ المسكرَ ليس بنجس وإن كان محرَّمًا

= والأصح أنها لا تنعقد؛ كالصوم في يوم العيد. فالذي يظهر أن هذين الوجهين مفرعان على أن النهي للتحريم أو للتنزيه، ولذلك اتفق التصحيح على أنه للتحريم وأنها لا تنعقد» اهـ. «تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» للعلائي، بتحقيق الدكتور إبراهيم محمد سلقيني، ط دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(١) الكلمة هنا في الأصل ليست واضحةً، ولعلها: «الباقية»، كما أثبته.

تحريمًا مغلظًا، فلهذا قَيَّد فقال: «وما يُسكر من الأنبذة»، ولولا طهارته لقال: «وما يُسكر» ولم يذكر الأنبذة.

* **قوله: (الميتة التي لا نفس لها سائلة)**: يجوز: سائلة، بالرفع والنصب مع التنوين فيهما، ويجوز بالفتح بلا تنوين، والنفس: الدم، والسائل: الجاري.

* **قوله: (وقال القفال)**: هو منسوب إلى صنعة الأقفال. وكان في نهاية من الحذق في حسن صنعتها حتى إنه عمل قفلاً بآلة وزن أربع حبات.

وهذا القفال هو القفال الصغير المروزي، أبو بكر، عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال المروزي، إمام أصحابنا الخراسانيين. تفقه على الشيخ أبي زيد المروزي وأبي عبد الله الخِضْري وغيرِهما. وأحواله ومناقبه وورعه وزهده وإتقانه أكثر من أن يحصر. وقد ذكرت في «تهذيب الأسماء واللغات»[(1)]، وفي «كتاب الطبقات»[(2)] من أحواله ما تَقَرُّ به العين.

وذكرت في هذين الكتابين الفرقَ بين هذا القفال الصغير المروزي والقفال الكبير الشاشي أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل[(3)]،

(١) الظاهر أنه يعني من خلال ذكره في تراجم العلماء وإلَّا فلم أجد له فيه ترجمة مستقلة.

(٢) (١/ ٤٩٦ ـ ٥٠٠). وقد تُوُفِّي سنة (٤١٧هـ).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٠٨، ٦١٦ ـ ٦٢٠)، و«طبقات الشافعية» (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩). وقد تُوُفِّي القفال الكبير سنة (٣٦٥هـ).

وأتيت فيهما بما لا يستغني منسوبٌ إلى الفقه على مذهبنا عن معرفته، ولا يَحتمل هذا الكتابُ ذكره، والله أعلم.

قوله: (أبو سعيد الإصطخري): هو بكسر الهمزة على المشهور، ويقال بفتحها، وهي همزة قطع، ويجوز تخفيفُها كالأحمر، فتَحصَّلَ فيه أربعة أوجه. وهو منسوب إلى «إصطخر»، البلدةِ المعروفة من بلاد الفرس.

واسم أبي سعيد: الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل القاضي.

من كبار أئمة أصحابنا، وكان ورعًا متقلِّلا. ولد سنة أربع وأربعين ومائتين، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، قاله الشيخ أبو إسحاق والسمعاني.

قوله: (وأجازه الرُّوياني)[1]: هو بضم الراء وإسكان الواو بلا همزة، منسوب إلى «رويان»، مدينةٍ بنواحي «طبرستان».

واسم الرُّوياني: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن.

كان من الأئمة الفضلاء، عظيمَ الجاه ببلده، كثيرَ المعروف. ولد في ذي الحجة سنة خمسَ عشرةَ وأربعِمائة، وقتل شهيدًا بآمل طبرستان، في المحرم سنة اثنتين وخمسمائة، رحمه الله.

---

(١) وهو صاحب كتاب «بحر المذهب»، مطبوع. وانظر ترجمته ـ أيضًا ـ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٠٣، ٦٠٤).

* **قوله: (قال أبو جعفرٍ التِّرمِذي)**: يجوز فيه ثلاثة أوجه ـ حكاها السمعانيُّ وغيرُه ـ:

أحدها: كسر التاء والميم.

والثَّاني: ضمهما.

والثَّالث: فتح التاء وكسر الميم.

منسوب إلى «ترمذ»، مدينةٍ قديمةٍ على طرف نهر «بلْخ» الذي يُقال له: «جَيحون».

واسم أبي جعفر هذا: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ نصير. كان سيدًا جليلاً عظيمَ القدر في الزهد والورع وكثرة العلم.

قال أبو إسحق: لم يكن للشافعيين في وقته بالعراق أرأسُ ولا أورعُ ولا أكثرُ نقلاً منه.

قال: وذكر أبو إسحاق الزجاجُ النحوي أنه كان يجري عليه في كل شهر أربعة دراهم. وكان لا يسأل أحداً شيئًا.

ولد في ذي الحجة سنة مائتين، ومات في المحرم سنة خمس وتسعين ومائتين. وكان تفقه على مذهب أبي حنيفة، فرأى النبيَّ ﷺ في المنام، فقال له كلامًا رجع به إلى مذهب الشافعي، رضي الله عنهم أجمعين.

* **قوله: (الإنْفَحَة)**: فيها أربع لغات: كسرُ الهمزة وفتحُها مع تخفيف الحاء فيهما، وكسرُ الهمزة مع تشديد الفاء، والرابعة: مِنْفَحَة.

وأفصحهن: الكسر مع التخفيف. وتحقيق هذه اللغات وبيانها في الكتاب الذي جمعته في «تهذيب الأسماء واللغات المستعملةِ في كتب

الفقه المشهورات»[1].

* **قوله: (بِزر القزّ)**: هو بفتح الباء وكسرها.

* **قوله: (فارة المسك)**: هي النّافِجَة[2].

قال صاحب «الصحاح»: «فارة المسك غير مهموزة[3].

وأما الفأرةُ الحيَوانُ المعروف فمهموزة باتفاقهم، لكن يجوز تخفيفها بترك الهمز كنظائرها».

* **قوله: (وأما الزرع النابت على السَّرْجين) إلى آخره[4]**: هذه المسألة لم يذكرها الرافعي في هذا الموضع، بل ذكرها في باب الأواني في آخرِ قسم الشعور[5].

ويقال: سرجين وسرقين بكسر السين وفتحها فيهما.

قوله: (رَطل): هو بفتح الراء وكسرها. ورطل بغداد: مائة وثمانية وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم. وقيل: مائة وثمانية وعشرون فحسب.

قوله: (والغزّالي): هو الإمام أبو حامد، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمد، السيدُ الجليل، صاحب التصانيف الفائقة والتحقيقات الرائقة[6]. وهو بتشديد الزاي، هذا هو المشهور.

---

(١) لم أجده فيه، والله تعالى أعلم.
(٢) النافِجة: وعاء المسك، معرَّب. «القاموس المحيط» (ص٢٦٦).
(٣) «الصحاح» (٢/ ٧٧٧).
(٤) انظر: «روضة الطالبين» (١/ ١٧).
(٥) انظر: «فتح العزيز» للرافعي (١/ ٣٠٠) ـ دار الفكر.
(٦) تُوُفِّي سنة (٥٠٥هـ).

وبلغنا عنه أنه قال: يقولون فيَّ: الغزّالي، وإنما أنا الغزَالي، يعني بتخفيف الزاي، نسبةً إلى «غزَالة»، قريةٍ من قرى «طُوس».

وحكى الإمام أبو الحسين الجزريُّ المعروف بابن الأثير التشديدَ وهذا الذي ذكرتُه من التخفيف، ثم أَنكر[1] التخفيف وقال: وهذا خلاف المشهور.

وقال في التشديد: أظن هذه النسبةَ إلى الغزّال؛ على عادة أهل جُرجانَ وخوارزم؛ كالعصّاريِّ؛ نسبةً إلى العصّار.

* **قوله: (ذراع وربع عمقًا)**: هو بفتح العين المهملة وضمِّها. والذراع يُذَكَّر ويؤنّث، والتأنيث أفصح.

* **قوله: (وأما الكثير فينجس بالتغير بالنجاسة؛ للإجماع)**: فيه تنبيهٌ على أن دليل التنجيس إنما هو الإجماع.

وأما الحديث المروي: «الماء طَهور لا ينجسه إلَّا ما غير طعمه أو لونه»، ورُوِيَ ـ أيضًا ـ: «أو ريحَه»، فضعيف باتفاق الحفاظ[2]. والضعف في الاستثناء، وأما: «الماء الطَّهور لا ينجسه شيء» فصحيح[3].

---

(١) أي: ابن الأثير.

(٢) الحديث بالاستثناء أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، وغيره من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وانظر الكلام عليه في «التلخيص الحبير» (١/ ١٤، ١٥).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٣١)، وأبو داود (٦٦) (٦٧)، والترمذي (١/ ٩٥)، والنسائي (١/ ١٧٤)، من حديث أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، وهو حديث بئر بُضاعة، وصححه أحمد وابن معين، وحسَّنه الترمذي. انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ١٣).

* **قوله: (ينبُع الماء)**: هو بضم الباء وكسرها وفتحها، ثلاث لغات[1].

* **قوله: (واختار جماعة قول الغزالي)**: أي اختاروا مثل اختياره.

* **قوله: (فتارةً تقف)**[2]: التارة المرة، وجمعها «تِيَرٌ» و«تارَات».

قال الجوهري: وربما قالوا: «تار» بلا هاء[3].

* **قوله: (ويزيد هنا)**[4]: يجوز بالياء والنون.

* **قوله: (بين حافَتيه)**: هما بتخفيف الفاء، أي: بين طرفيه عرضًا.

* **قوله: (فقط)**: هو بفتح الفاء وإسكان الطاء لا غير[5].

---

(١) وانظر: «القاموس المحيط» (ص٩٨٨).

(٢) كلامه عن النجاسة الجامدة ـ كالميتة ـ التي تقع في الماء الجاري ولم تغيره. ونصه في «روضة الطالبين» (١/ ٢٦): «وأما النجاسة الجامدة ـ كالميتة ـ: فإن غيرت الماء نجَّسته، وإن لم تغيره: فتارةً تقف، وتارةً تجري مع الماء...» اهـ.

(٣) انظر: «الصحاح» (٢/ ٦٠٣).

(٤) نَصُّ العبارة في «روضة الطالبين» (١/ ٢٦): «وإن وقفت النجاسة وجرى الماء عليها، فحكمه حكم الجارية، ويزيد ها هنا: أنّ الجاري على النجاسة وهو قليل، ينجس بملاقاتها...» اهـ.

(٥) قال ابن هشام: «وقولُهم: «لا غير»، لحن، ويقال: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غيرَها... و«ليس غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحَذْفِ المضاف إليه لفظًا ونية ثبوتِه... و«ليس غيرُ» بالضم من غير تنوين فقال المبرد وآخرون: إنها ضمةُ بناء لا إعراب... =

قوله: (يعفى عما على صفَدها): هو بفتح الفاء، أي: مخرجها، وهو دبرها.

قوله: (دِجاجة): هو بفتح الدال وكسرها، لغتان مشهورتان. قال الجوهري وغيره: الفتح أفصح[1].

ويقال: الدجاجة، للذكر والأنثى، والهاء فيه للواحد من الجنس لا للتأنيث.

قوله: (كالثوب ينغمس في إجّانة): هو بكسر الهمزة وتشديد الجيم، إناء معروف يُغسل فيه الثياب، والجمع: أَجَاجين[2].

قوله: (نضوب الماء): أي ذهابه في الأرض، وهي بالضاد المعجمة.

قوله: (يكفي أن يكون الماء غامرًا للنجاسة): أي: غالبًا عليها مستهلكًا لها.

قوله: (يصب على بول الواحدِ ذَنوب): هي بفتح الذال المعجمة، وهي الدلو الملأى ماءً.

وقال ابن السِّكِّيت فيها: ما قربت من المِلْء، تؤنّث وتُذَكَّر[3].

= فعلى هذا يَحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا. وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء، وعلى هذا فهو الاسم وحُذِف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين» اهـ. «مغني اللبيب» (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(١) انظر: «الصحاح» (١/ ٣١٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص١٥١٦).

(٣) انظر: «إصلاح المنطق» (١/ ٢٥٥).

قال أهل اللغة: ولا يقال لها وهي فارغة: ذَنوب.

وجمعها في القلة: أذنبة، وفي الكثرة: ذنائب؛ مثل: قلوص وقلائص.

* قوله: (في اللبِن): فإن طُبِخَ على حرقٍ صار[1] آجُرًّا.

* قوله: (وقال ابن المَرْزُبان)[2]: هو بفتح الميم وإسكان الراء وضم الزاي بعدها باءٌ موحدة.

وهو أبو الحسن. تفقه على ابن القطان. تفقه عليه الشيخ أبو حامد الإسفراييني. وكان إمامًا ورعًا. وجاء عنه أنه قال: ما أعلم لأحدٍ علَيَّ مظلمة. توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، رحمه الله.

* قوله: (فلو كان رِخوًا): هو بكسر الراء وفتحها، لغتان، الكسر أفصح.

* قوله: (والأُشنان): هو بضم الهمزة وكسرها، لغتان، حكاهما أبو عبيدة وابن الجواليقي وغيرُهما، وهو عجَمي معرب، وهو بالعربية المحضة: حُرُض، بضم الحاء المهملة والراء[3] وبالضاد المعجمة.

* قوله: (ولا بد من مائع يَمزُجُه به): هو بفتح الياء وضم الزاي، أي: يَخلطه.

* قوله: (سُؤر الهرة طاهر): هو بضم السين وبعدها همزة،

---

(١) في الأصل: «وصار» بزيادة الواو، والظاهر أنه مقحمة.

(٢) اسمه: علي بن أحمد بن المَرْزُبان البغدادي، الفقيه الشافعي. والمَرْزُبان: لفظ فارسي، معناه: صاحب الحدّ، وهو في الأصل اسم لمن كان دون الملك. انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٨١).

(٣) وأيضًا بإسكان الراء، كما في «الصحاح» (٣/ ١٠٧٠).

ويجوز تخفيفه فيقال بالواو بلا همز. وأما سُوْرُ المدينة فغير مهموز.

وفي سورة القرآن لغتان، الهمز، وتركه وهو الأفصح الذي جاء به القرآن العزيز(١).

* **قوله في غسالة النجاسة: (والثالث ـ وهو مُخَرَّجٌ مِن رفع الحدث ـ: حكمها حكم المحل قبل الغسل)**: وجه التخريج: أن المانع في رفع الحدث قُدِّرَ انتقالُه إلى الماء وامتنعت(٢) الطهارة به، فكذا هنا؛ يُقَدَّر انتقالُ النجاسة إلى. . .(٣) فيكون نجساً.

* **قوله: (فمن ذلك ثياب مدمني الخمر وأوانيهم)**، ثم قال: **(وأواني الكفار المتدينين باستعمال النجاسة كالمجوس، و[ثياب](٤) المنهمكين في الخمر والتلوث بالخنزير من اليهود والنصارى، ولا يلحق بهؤلاء الذين لا يتديَّنون باستعمال النجاسة كاليهود والنصارى)**: هذا كلام صحيح، وقد يتوهَّم مَن لا فكر له أن قوله: «والمنهمكين في الخمر» مكرر وأنه لا حاجة إليه؛ لتقدم ذكره.

وهذه غفلة مِن زاعمها؛ فإن قوله أولاً: ثياب مدمني الخمر من المسلمين، ثم ألحق بها أوانيَ الكفار المتدينين، أي: الذين يرون ذلك دِينًا ويتقربون به، ومنهم المجوس، ثم ألحق بها أوانيَ المنهمكين في الخمر وفي التلوث بالخنزير من اليهود والنصارى.

---

(١) وذلك في عدد من الآيات، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: الآية ٦٤].

(٢) في الأصل: «وقنعت»، وهو خطأٌ ظاهر.

(٣) بياضٌ بالأصل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «روضة الطالبين» (١/ ٣٧).

وإنما ذَكَرَ هؤلاء؛ لأنه لو لم يذكره لتوهَّمَ متوهِّمٌ أنه يُحكَم بنجاستها بلا خلاف؛ لاجتماع الكفر والانهماك، فهم بخلاف المدمنين من المسلمين، فلهذا الوهمِ ذكرهم وبيَّن أنَّ حكمَهم حكمُ المدمنين من المسلمين، فيكون في أوانيهم القولان.

ثم قال: «ولا يلحق بهؤلاء اليهود ولا النصارى الذين لا يتدينون»، يعني: بل يُحكم بطهارتها بلا خلاف، وإنما ذكرهم لأنه ربما تُوُهِّمَ أنه يجري فيهم الخلاف لكفرهم وعدمِ تصَوُّنِهم من النجاسة، والله أعلم.

* **قوله: (فإن كان في خرقةٍ أو مِكتَل)**: هو بكسر الميم وفتح التاء المثّناة فوق، وهو الزِّنبيل[1].

* **قوله: (طهُر جلدُه)**: هو بفتح الهاء وضمها، والفتح أفصح.

* **قوله: (الدباغ بالأشياء الحِرِّيفة، كالشب والقَرَظ)**: أما الحِرِّيفة فبكسر الحاء والراء المشددة، وهي شديدة اللذع والحِدّة.

وأما الشب فبالباء الموحدة، ويجوز ـ أيضا ـ بالثاء المثلثة. أما الذي بالموحدة، فهو شيء معروف، يشبه الزاج، وأما بالمثلثة فهو ورق مُرٌّ يعمل عمل القَرَظ.

وقال الجوهري في «صحاحه»: هو نبت طيب الرائحة مُرُّ الطعم يدبغ به[2].

---

(١) بكسر الزاي، وقد تفتح، وهو الجراب أو الوعاء، كالزَّبيل، بفتح الزاي وكسرها. انظر: «القاموس المحيط» (ص١٣٠٣).

(٢) «الصحاح» (١/ ٢٨٥) «ششث» آخره بالمثلثة.

قال أصحابنا: فيجوز الدباغ بهما، ولكن أكثرهم قالوا: الموجود عن الشافعي: بالموحدة.

وأما القَرَظ ـ بفتح القاف والراء ـ فهو ورق شجرِ السَّلَم ـ بفتح السين واللام ـ ورق بنواحي تهامة.

* **قوله: (نَقْعُه في مَدبغة)**: هي بفتح الميم، أي: موضع الدباغ.

* **قوله: (والزَّبَرْجَد)**: هو بالدال المهملة[1].

* **قوله: (حلْقة فضة)**: هي بإسكان اللام على اللغة الفصيحة المشهورة. وحكى الجوهري وغيره لغةً رديئةً بفتحها[2].

* **قوله: (صفة الوُضوء)**: هو بضم الواو على المشهور، فمتى أريد به الفعلُ الذي هو المصدر كان مضمومَ الواو عند أكثر أهل اللغة، وقال جماعة منهم: هو بفتحها.

وإذا أريد به الماءُ فجماهيرهم على فتحها، وقد حُكِيَ ضمُّها، وهو غلط أو شاذ.

* **قوله: (عزَبت نيتُه)**: بفتح الزاي، تعزُب، بضم الزاي وكسرها، أي: ذهبت وبعُدت.

---

(١) قال في «القاموس المحيط» (ص٣٦٤): «وجوهرٌ معروف، ولُقِّب به قيس بن حَسّان؛ لجماله» اهـ.

(٢) ونص الجوهري: «قال ثعلب: كلُّهم يجيزه على ضعفه» اهـ. «الصحاح» (١٤٦٢/٤).

* **قوله: (وُضوء رَفاهيَة)**: هي بفتح الراء وتخفيف الياء، وهي السعة، ويقال: رفاهة، بحذف الياء ورُفَهْنِية، بضم الراء وفتح الفاء وإسكان الهاء وكسر النون، ثلاثُ لغاتٍ بمعنى.

* **قوله: (وضوء المستحاضة وسلِسِ البول)**: هو بكسر اللام؛ فإنه صفة للرجل، وأمّا إذا أريد به الحدث الخارج، فهو سلَس، بفتح اللام.

* **قوله: (فنسِيَ لُمعة)**: هي بضم اللام، أي جزءًا.

* **قوله: (الذَّقَن)**: هو بفتح الذال المعجمه والقاف.

* **قوله: (النزَعتان)**: هما بفتح الزاي.

* **قوله: (موضع الصَّلَع)**: هو بفتح الصاد واللام.

* **قوله: (المِرفَق)**: هو بكسر الميم مع فتح الفاء، ويُقال عكسه، لغتان، الأُولى أفصح، ونقلها الفرّاء عن أكثر العرب، ولم يعرف الأصمعي غيرها.

* **قوله: (مَفصِل المرفق)**: هو بفتح الميم وكسر الصاد.

* **وقوله: (كالإصبَع)**: فيها عشر لغات، قاله ابن مالك[1]:

وتثليثُ با إصبَعٍ معْ شكل[2] همزتِه من غير قَيْدٍ معَ الأُصبوع قد كَمُلا

كسر الهمزة وفتحها وضمها مع فتح الباء وكسرها وضمها، والعاشرة: أصبوعٌ، كعصفور[3].

---

(١) في حاشية المخطوط: «ليس هذا المذكور عن ابن مالكٍ في نسخة المصنف» اهـ.
(٢) في «تاج العروس» (٢١/ ٣١٣) بتحقيق مجموعة، دار الهداية: «معْ كسر».
(٣) في الأصل: لعصفور، والظاهر ما أثبتُّه.

وأفصحها: كسر الهمزة مع فتح الباء.

* **قوله: (الكوع)**: هو بضم الكاف، ويقال فيه: الكاع، لغتان مشهورتان، وهو طرف الزَّنْد الذي يلي الإبهام.

* **قوله: (وشرط الشَّعَر: أن لا يَخرج لو مُدَّ، سَبِطًا كان أو جعْدًا)**: قال أهل اللغة: يقال: شعر سبَط، بفتح الباء وكسرها، لغتان مشهورتان، وهو المسترسل، بخلاف الجعْد بإسكان العين، فإنه لا يسترسل، بل ينقبض.

والشعر: بفتح العين وإسكانها.

* **قوله: (العظمان الناتئان)**: هو بهمزة بعد التاء المثنّاة مِن فوق.

* **قوله: (ومَكَث)**: بفتح الكاف وضمها.

* **قوله: (عند الصلاة)**: لفظة «عند» ظرف، ويكون ظرف مكان وظرف زمان، وفيها ثلاثُ لغاتٍ مشهورة، حكاهن ابن السِّكِّيت[1] والجوهري[2] وغيرُهما: كسر العين وضمها وفتحها.

قال الجوهري: وقد أدخلوا عليها مِن حروف الجر «مِن» وحدَها، قال الله تعالى: ﴿رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِنَا﴾[3]، ولا يقال: مضيتُ إلى عندك.

* **قوله: (على كراسِيِّ أضراسه)**: يجوز فيه تشديد الياء وتخفيفها، لغتان.

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق» (١/ ٦٩) بتحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: «الصحاح» (٢/ ٥١٣).

(٣) سورة الكهف: الآية ٦٥.

قال ابن السِّكِّيت: كل ما كان واحدُهُ مشدَّدًا، جاز في جمعه التخفيفُ والتشديد، ككراسيِّ وبُخاتيِّ وسراريِّ وعواريِّ ونظائرِها[1].

* **قوله: (غرفة)**: هي بفتح الغين وضمها، لغتان. وقيل: هي بالفتح: المرة، وبالضم: اسم للمعروف.

* **قوله: (إلى الخيشوم)**: هو أقصى الأنف، وقيل غير ذلك.

* **قوله: (اليَسار في اليدين)**: هو بفتح الياء وكسرها، لغتان، الفتح أفصح عند الجمهور، وعكس ابن دريد.

* **قوله: (العَضُد)**: فيه أربع لغات مشهورة:

أشهرها: فتح العين وضم الضاد.

والثَّانية: الفتح مع الإسكان.

والثَّالثة: الفتح مع الكسر.

والرَّابعة: ضم العين وإسكان الضاد.

وهو ما بين المِرفَق والكتف.

* **قوله: (الساق)**: هي مؤنثة غير مهموزة، وفيها لغة بالهمز.

* **قوله: (سَبّابته وإبهامه)**: السبّابة: الإصبَع التي تلي الإبهام، سميت بذلك لأنهم يشيرون بها عند السبّ.

والإبهام: تُذَكَّر وتؤنَّث، والتأنيث هو المشهور، ولم يَذكر الجوهري إلَّا التأنيث[2].

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق» (١/ ١٣٤).

(٢) انظر: «الصحاح» (٥/ ١٨٧٥).

قال ابن خروف[1] في «شرح الجمل»: تذكيرها قليل، وجمعها: أباهم وأباهيم.

* **قوله: (الناصية)**: هي مقدم الرأس، وجمعها: النواصي. ويقال في الواحدة ـ أيضا ـ: ناصات على لغة طيء.

* **قوله: (بِخِنْصِرِ اليسرى)**: الخنصر: بكسر الخاء والصاد، وجمعها: خناصر.

* **قوله: (ويتعاهد المؤقَيْن)**: هما طرفا العين اللذان يليان الأنف و[اللِّحاظُ: طرفها الذي يلي][2] الأذن، أحدهما: مؤْق، بضم الميم وبعدها همزة ساكنة، والجمع آماق وأمآق، مثل آبار وأبآر، قاله الجوهري[3].

قال: «ومأقِي العين لغةٌ في مؤق العين، وهي «فَعْلِيْ»»، يعني بفتح الفاء وإسكان العين وكسر اللام وإسكان الياء، وليس بمَفْعِل؛ لأن الميم من نفس [الكلمة][4]، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق، فلم يجدوا نظيرًا

---

(١) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خَروفٍ النحوي، الأندلسي الإشبيلي. كان فاضلًا في علم العربية، شرح كتاب سيبويه شرحًا جيدًا، وشرح ـ أيضًا ـ كتاب «الجمل» لأبي القاسم الزَّجّاجي وما أقصر فيه. وكان قد تخرَّج على ابن طاهر النحوي الأندلسي. وهو غير ابن خروف الشاعر. توفي سنة (٦١٠هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٣٥).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وإنما هو من الصحاح.

(٣) انظر: «الصحاح» (٤/ ١٥٥٣).

(٤) ما بين المعقوفين بياضٌ في الأصل، والظاهر ما قدَّرته. ثم وجدته كذلك في «الصحاح».

يلحقونه به، فألحقوه بمَفْعِلٍ، فلهذا جمعوه على «مآقٍ»[1] على التوهم.

وأما قول ابن السِّكِّيت: ليس في ذوات الأربعة مَفعِلٌ بكسر العين إلَّا حرفان: مَأْقي العين، ومَأْوِي الإبل ـ قال الفراء: سمعتهما ـ والكلام كله مَفْعَلُ [بالفتح][2]، فهذا الذي قاله ابن السِّكِّيت إن لم يُتأَوَلْ على ما ذكرناه فهو غلط»[3]، والله أعلم.

* قوله: (ويحرك الخاتِم): فيه أربع لغات: فتح التاء وكسرها، وخيتام وخاتام.

* قوله: (رَشَاش الماء): هو بفتح الراء، وهو ما تَرَشَّش.

* قوله: (مِزاج الشخص): هو بكسر الميم.

قال الجوهري: هو ما رُكِّبَ عليه البدن من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة[4].

* قوله: (لون الحناء): هو بالمد.

* قوله: (باب الاستنجاء): اعلم أن الاستنجاء والاستطابة والاستجمار عبارات عن إزالة البول والغائط عن مخرجهما.

والاستنجاء يكون بالماء ويكون بالحجر ويكون بهما، وكذلك الاستطابة، وأما الاستجمار فمختص بالأحجار.

---

(١) في الأصل: «مآقي»، والمثبت من «الصحاح».

(٢) ما بين المعقوفين من «الصحاح». وانظر: «إصلاح المنطق» (١/ ١٦٤).

(٣) «الصحاح» (٤/ ١٥٥٣).

(٤) نص الجوهري: «ومِزاج البدن: ما رُكِّب عليه من الطبائع» اهـ. «الصحاح» (١/ ٣٤١).

قال الأزهري: قال شَمِر: الاستنجاء: مأخوذ من: نجوتُ الشجرة وأنجيتها، إذا قطعتَها؛ كأنَّه يقطع الأذى عنه[١].

وقال ابن قتيبة: هو مأخوذ من النجوة وما يرتفع عن الأرض، وكان الرجل إذا أراد قضاء الحاجة يتستر بنجوة.

قال الأزهري: قول شَمِر أصح[٢].

وسميت الاستطابة؛ لأنه يُطَيِّبُ نفسه بإزالة النجاسة، يقال منه: استطاب وأطاب[٣].

* **قوله: (وسط عَرْصة)**: هو بإسكان الراء.

* **قوله: (مُؤْخِرة الرحل)**: بضم الميم، وبعدها همزة ساكنة ثم خاء مكسورة، هذا هو الصحيح.

وفيها لغة أخرى: بفتح الهمزة والخاء المشددة.

ولغةٌ ثالثة: «آخرة» بالألف ممدودة. وذكر جماعة أنها أفصح اللغات.

وفيها لغاتٌ أُخَر.

وهو العود الذي يكون خلف الراكب.

* **قوله: (في وَهده)**: هي بفتح الواو، وهو المكان المطمئن. والجماعة وَهد ووهاد.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٤/ ٣٥١٠) ـ نجو ـ بتحقيق د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

(٢) لم أجد هذا التصحيح في «تهذيب اللغة»، والله تعالى أعلم.

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ٢١٤٧).

* **قوله: (ولا يبول في ثَقب)**: هو بفتح الثاء وضمها، والفتح أفصح وأشهر[1].

* **قوله: (دِرهَم)**: فيه ثلاث لغات:

دِرهَم: بكسر الدال وفتح الهاء، وهي المشهورة.

الثانية: بكسر الهاء أيضاً[2].

والثالثة: درهام.

* **قوله: (يُكره حشوُ الإحليل)**: هو رأس الذكر.

* **قوله: (بيت المَقْدِس)**: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال. ويقال: بيت المُقَدَّس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة. ويقال فيه: «إيلياء» بالمدّ، و«إيليا» بالقصر، و«إليا» بحذف الياء[3].

وقد بسطت القول في اشتقاقه وإيضاحه في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»[4].

* **قوله: (أعوذ بك من الخُبُث)**: هو بضم الباء وإسكانها، وهو جمع خبيث، كرَغِيف ورُغُف.

والخُبُث: ذكران الشياطين، والخبائث: إناثهم.

---

(١) وأما «ثُقبة» فضبطها في «دقائق المنهاج (ص٣٢) «بضم الثاء».
(٢) أي: مع كسر الدال.
(٣) أي: حذف الياء الأولى.
(٤) (٣/٥٣٨، ٥٣٩).

وقيل: الخبث[1]: الشر. وقيل: الكفر. وقيل: الشيطان. والخبائث: المعاصي.

وقال ابن الأعرابي: أصل الخبث في كلام العرب: المكروه.

* **قوله: (قارعة الطريق)**: أي وسطه. وقيل: صدره. وقيل: ما برز منه. وكله متقارب.

والطريق تذكر وتؤنث.

* **قوله: (والمذْي)**: هو بإسكان الذال، ويقال بكسرها مع تخفيف الياء وبتشديدها، ثلاثُ لغاتٍ، الأُولى أفصح.

* **قوله: (ولم يَخرج عن الإليين)**: هو بياءين مثنّاتين من تحت، ليس فيه تاءٌ مثنّاةٌ من فوق. هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وفيه لغة بزيادة التاء[2].

* **قوله: (فلا يُجزئ الزُّجَاج)**: هو بضم الزاي وفتحها وكسرها، ثلاث لغات مشهورات.

* **قوله: (بالديباج)**: هو بكسر الدال وفتحها، وجمعه: ديابيج ودبابج.

* **قوله: (والمسرَُبة)**: هي مخرج الغائط، بضم الراء وفتحها.

* **قوله: (المَعِدة)**: هي بفتح الميم وكسر العين، ويجوز إسكان العين مع كسر الميم وفتحها.

---

(١) زاد في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٥٥): «وقال غيره [أي: غير الخطابي]: الخبْث ـ بالإسكان ـ: الشر...» اهـ.

(٢) أي: الإليتين.

* قوله: (ويَنضِح فرجَه): هو بكسر الضاد.

* قوله: (نعَس): هو فتح العين، والمضارع: ينعُس، بضمها.

* قوله: (أو رِضاع): هو بكسر الراء وفتحها.

* قوله: (ملتقى المنفَذ): وهو بفتح الفاء، وقد تقدَّم بيانُه.

* قوله: (محل الجَبِّ): أي القطع.

* قوله: (الزَّنْد): هو بفتح الزاي. وهو مَوْصل طرف الذراع في الكف.

* قوله: (فلا دَلالة): هو بفتح الدال وكسرها، لغتان مشهورتان، الفتح أفصح. وهي العلامة.

قال الجوهري: ويقال ـ أيضًا ـ: دُلولة، يعني: بضم الدال[1].

* قوله: (نبات اللحية ونهود الثدي): اللِّحية: بكسر اللام، وجمعها لِحًى ولُحًى، بالكسر والضم، والكسرُ أفصح.

ويقال: نَهَدَ الثديُ ـ بفتح الهاء[2] ـ ونَهُدَ: بضمها، إذا أشرف وارتفع. وهي جارية ناهد وناهدة.

والثَّدي: بفتح الثاء، يذكر ويؤنث، لغتان، وأفصحهما: التذكير، ولم يذكر الفراء وثعلبُ وآخرون غيرهما، وممن ذكر اللغتين: ابن فارس[3] والجوهري[4] وغيرُهما.

---

(١) انظر: «الصحاح» (١/ ١٦٩٨)، وقال: «والفتح أعلى» اهـ.
(٢) في الأصل: بفتح الدال، وهو خطأٌ.
(٣) انظر: «مجمل اللغة» (١/ ١٥٧).
(٤) انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٢٩١).

قال الجوهري: «وهو للمرأة والرجل، والجمع: أَثْدٍ، وثُدِيٌّ بضم الثاء، وثِدِيٍّ بكسرها، وامرأةٌ ثَدْياء: عظيمة الثديين، ولا يقال: رجل أثْدَى»[1].

* **قوله: (نقصان ضِلَع)**: الضِّلَع مؤنثة، بكسر الضاد وفتح اللام.

قال الجوهري: وإسكان اللام جائز[2].

* **قوله: (ولا نردُّه للتُّهَمة)**: هي بضم التاء وفتح الهاء، وأصل هذه التاءِ واو.

* **قوله: (يحرم على المحْدث جميعُ أنواع الصلاةِ والسجودِ والطواف، ومسُّ المُصحف وحملُه)**: فقوله: «والسجودِ والطواف» هما مجروران معطوفان على الصلاة، أي: جميعُ أنواعِ الصلاة وجميعُ أنواعِ السجود وجميعُ أنواعِ الطواف؛ فإنَّ السجود والطواف لهما أنواع كثيرة، وكلها محرَّمة على المُحْدث.

وأما قوله: «ومسُّ المصحف وحمله» فهما مرفوعان معطوفان على «جميع»؛ فإنّه لا يَحرم جميع أنواع الحمل والمس.

وفي «المُصحف» ثلاث لغات: ضم الميم وكسرها وفتحها، والضم أشهر.

* **قوله: (يحرم حمله بالعِلاقة)**: هي بكسر العين.

* **قوله: (الصُّندوق)**: هو بضم الصاد.

---

(١) «الصحاح» (٦/ ٢٢٩١).

(٢) انظر: «الصحاح» (٣/ ١٢٥٠).

* **قوله: (يجوز مسُّ التوراة والإنجيل وما نُسِخت تلاوتُه من القرآن وحملُها)**: أي حمل هذه الأنواع الثلاثة.

* **قوله: (كالدراهم الأحَدِية)**: بفتح الحاء المخففة وكسر الدال، وهي المكتوب عليها: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

* **قوله: (باب الغسل)**: يجوز فيه فتح الغين وضمها، وقد أوضحت ذلك بدلائله في «تهذيب الأسماء واللغات»[1].

* **قوله: (وسيأتي في الجنائز)**: هو بفتح الجيم لا غير.

وفي الواحدة لغتان: جَنازة وجِنازة، بالفتح وبالكسر.

وقيل: الفتح للميت والكسر للنعش، وقيل عكسه.

* **قوله: (في الصبي والمجنون ومَن كمل منهما)**: يقال[2] بفتح الميم وكسرها وضمها، ثلاث لغات مشهورة.

قال الجوهري وغيره: أردؤها: الكسر[3].

وكمال الصبي هنا: بلوغه، وكمال المجنون: إفاقته.

* **قوله: (لأن الوذْي ماءٌ أبيضُ ثخينٌ كَدِرٌ يخرج عقيب البول إذا خرج الغائط بعسر، وربما خرج بسبب حمل شي ثقيل. وهو نجس موجب للوضوء دون الغسل)**: وهو[4] بإسكان الدال المهملة وتخفيف الياء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة.

---

(١) (٣/ ٤٤٨ ـ ٤٥٠).

(٢) أي: في «كمل».

(٣) انظر: «الصحاح» (٥/ ١٨٣١).

(٤) أي: الوذْي.

ومَذَى وأمذَى ومَذّى، وحُكِيت لُغَيَّةٌ في الودي بالذال المعجمة[١]، حكاها صاحب «مطالع الأنوار»[٢]. ويقال في فعله: وَدَى وأودى وودّى[٣]، وكذلك في المني والمذي:

[مَنَى][٤] وأمنى ومَنّى، ولُغَيَّةُ بتشديد الياء وكسر الذال، حكاها الجوهري[٥].

وقد بسطت الكلام في لغات المني والمذي الودي وصفاتِها في «تهذيب اللغات»[٦]، وفي شرحَيِ «المهذب»[٧] و«التنبيه»[٨]،

(١) ووصفها النووي في «تحرير التنبيه» (ص٤٣) بأنها شاذة. «تحرير التنبيه» ط دار الفكر ببيروت ودار الفكر بدمشق، بتحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية.

(٢) اسم الكتاب: «مطالع الأنوار على صحاح الآثار»، وصاحبه: هو ابن قُرْقُول، إبراهيم بن يوسف الحَمْزي، وُلِد بالمَرِيَّة من بلاد الأندلس، وتُوُفِّي بمدينة فاس سنة (٥٦٩هـ). وكتابه «المطالع» اختصار واستدراك على كتاب القاضي عياض: «مشارق الأنوار». انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٦٢) ـ بتحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار الثقافة ببيروت و«كشف الظنون» (٢/ ١٧١٥).

(٣) قال النووي في «تحرير التنبيه» (ص٤٤): «بتشديد الدال» اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، لكن يقتضيه السياق، وهو كذلك في «تهذيب اللغات» (٣/ ٥٨٤)، و«القاموس المحيط» (ص١٧٢١).

(٥) انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٩١) ـ مذى. وأما المنِيّ فهو مشدَّد لا غير، كما في «دقائق المنهاج» (ص٣٧).

(٦) (٣/ ٥٨٤).

(٧) «المجموع» (٢/ ١٦٠).

(٨) انظر: «تحرير التنبيه» للنووي (ص٤٤، ٤٥).

بحيث لا يُشكل منه على ناظرٍ فيه، ولا يفوتُه ما يتعلق بذلك إلَّا أن يكون نادرًا لا حاجة إليه.

* قوله: (**طريقه إلى مقصِده**): هو بكسر الصاد.

* قوله: (**خوفَ العسَس**): هو بفتح العين والسين، جمع عاسٍّ، وهو الذي يطوف في الليل ليطلب أهل الرِّيَب، وهو مثل خادمٍ وخدَم، وحارسٍ وحرَس[1]، وطالبٍ وطلَب، ونظائرِه.

ويقال في فعله: عَسَّ يعُسُّ عَسًّا وعَسَسًا.

* قوله: (**ما ظهر من صِماخَي الأذنين**): هو بكسر الصاد، ويقال بالسين بدلها، وهو الثقب الذي في أصل الأذن. وتضم الذال من «أُذن» وتُسَكَّن.

وسُمِّيت أُذنًا مِن الأَذَن، بفتح الهمزة والذال، وهو الاستماع.

* قوله: (**أنف المجدوع**): أي: المقطوعُ أنفُه. وهو بالدال المهملة.

* قوله: (**ملتقى الشُّفرين**): بضم الشين.

* قوله: (**شعر البشرة**): هي ظاهر الجلد.

* قوله: (**يتعهد غضون البدن**): هو بضم الغين المعجمة، واحدها: غَضْنٌ وغَضَن، بفتح الغين وإسكان الضاد وفتحها، وهي مَكاسر الجلد.

* قوله: (**لا يجوز الغسل بِحَـُضرة الناس**): هو بفتح الحاء وكسرها وضمها، ثلاث لغات مشهورة، ويقال ـ أيضًا ـ: بحَضَر الناس، بفتح الحاء والضاد لا غير.

---

(١) في الأصل: «وحارس»، وهو خطأ ظاهر.

* قوله: (قال الشافعي والأصحاب ـ رحمهم الله ـ: فقد أساء): يعني: ارتكب مكروهًا، وليس المراد أنه فعل حرامًا، بل هو مثل قول النبي ﷺ: «فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»[1]، وليس المرادُ تحريمَ ذلك، بل هو مكروه على المذهب الصحيح المختار.

وقد أوضحته في «شرح المهذب» في أواخر صفة الصلاة، وبيَّنت اختلافهم في معناه.

* قوله: (يُستحب البُدَاءةُ بأعضاء الوضوء): هكذا يقال: البُدَاءة، بضم الباء وفتح الدال وألف ممدودة، ويُكتب في صورة الخط ألفان[2].

ويقال ـ أيضًا ـ: البَدْأة، بفتح الباء وإسكان الدال وبعدها همزة.

ويقال ـ أيضًا ـ: البُدْأة، مثل التي قبلها، إلَّا أن الباء مضمومة، حكاهن الجوهري في «صحاحه»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٥)، والنسائي (١/ ٨٨) (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)، وغيرهم، مِن طُرُقٍ صحيحةٍ ـ كما قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٨٣)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بعد أن توضأ النبي ﷺ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: «هكذا الوضوء، فمَن زاد. . .» الحديث. وفي رواية النسائي: «فقد أساء وتعدى وظلم»، ولفظ ابن ماجه: «فقد أساء أو تعدى أو ظلم».
أوضح الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «صحيح سنن أبي داود» ـ الأصل ـ (١/ ٢٢٢ ـ ٢٣١) أن الحديث صحيح، غير أن قوله: «أو نقص» شاذ، بل هو وهم من بعض الرواة كما عليه المحققون؛ لثبوت الوضوء مرةً مرةً، ومرتين مرتين، عند النبي ﷺ.

(٢) أي: هكذا: «البُداءة».

(٣) (١/ ٣٥).

* **قوله: (باب التيمم)**: قال الأزهري: التيمم في كلام العرب: القصد، يقال: تيممت فلانا ويَمَّمته وتأمَّمته وأممته، أي: قصدته. وأصله من الأَمِّ، بفتح الهمزة، وهو القصد[1].

والتيمم في الشرع: مسح الوجه واليدين بالتراب بشروط معروفة.

وهو من خصائص هذه الأمة زادها الله تعالى شرفًا.

وأجمعت الأمة على أنه مخصوص بالوجه واليدين، وسواء تيمم عن جميع البدن نيابةً عن الغسل الواجب والمسنون، أو تيمم عن بعض البدن نيابةً عن أعضاء الوضوء أو بعضِها أو بعضِ أعضاء الجنابة، والله أعلم.

* **قوله: (للمسافر أربع أحوال)**: الحال يذكر ويؤنث، وقد وقع استعماله في هذا الكتاب باللغتين في مواضعَ، بالتذكير ومواضعَ بالتأنيث.

* **قوله: (رمال البوادي)**: جمع بادية، والبادية والبدو: البراري.

* **قوله: (والطلب أن يُفتِّشَ رحله)**: الرحل: منزل الرجل، سواء كان مِن حَجَرٍ أو مَدَرٍ أو صوف أو شعر أو أدم أو وبر.

* **قوله: (يَفْتِش)**: هو بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر التاء، هكذا ضبطه ابن فارس والجوهري[2] وغيرهما.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٢٠٧) ـ أمّ.

(٢) لم يذكر ابن فارس في «المجمل» (٣/ ٧١١)، ولا الجوهري المضارع في «فتش» (٣/ ١٠١٤)، وإنما اقتصرا على ذكر ما ذكره المصنف: «فَتَشْتُ الشيء فَتْشًا، وفتَّشتُه تفتيشًا».

قال: ويقال غيره[1]: فتَشْتُ الشيء فَتْشًا، وفتَّشتُه تفتيشًا، مثله.

* **قوله: (غَوْث الرفاق)**: هو بفتح الغين وإسكان الواو، أي: إعانتهم.

والرفاق: جمع رِفقة، بكسر الراء وضمها.

* **قوله: (أو طلع ركب)**: يعني جماعة، هذا مراده بالركب هنا. وأصل الركب: ركبان الإبل خاصة، العشرةُ فما زاد.

* **قوله: (يكون على مسافة)**: قال أهل اللغة: المسافة البُعد، وأصلها من الشم، يقال: سُفْتُ الشيء أسُوفه سَوْفًا، إذا شَمِمْتُه. والاستياف: الاشتمام. وكان الدليل إذا كان في فلاةٍ، أخذ التراب فشمَّه؛ ليعلم أعَلى القصدِ هو أم لا؟[2] ثم كثر استعمالُهم اللفظةَ حتى سَمَّوُا البُعد مسافة، والله أعلم.

* **قوله: (قال محمد بن يحيى)**: هو صاحب الغزالي، وكان إمامًا جليلاً، له مصنفات نفيسة[3].

---

(١) هكذا العبارة في الأصل: «قال: ويقال غيره»، وليست بواضحة، ويظهر أنَّ هناك تحريفًا في هذا السطر مع ما قبله، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: «الصحاح» (٤/ ١٣٧٨) ـ (سوف).

(٣) هو: محيي الدين، أبو سعد، محمد بن يحيى بن أبي منصور النيسابوري، الفقيه الشافعي، قال ابن خلكان: «أستاذ المتأخرين، وأوحدهم علمًا وزهدًا... وانتهت إليه رئاسة الفقهاء بنيسابور...». وُلِد سنة (٤٧٦هـ) بِطُرَيْثيث. وصنف كتاب «المحيط في شرح الوسيط» و«الانتصاف في مسائل الخلاف»، وغير ذلك من الكتب. قتله الغز لما استولوا على نيسابور سنة (٥٤٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٢٣، ٢٢٤).

* **قوله: (فيتيمم على المذهب)**: هذا الخلاف لم يذكره الرافعي في هذا الموضع، بل ذكره بعده بقليل في مسألة ازدحام الجماعة على البئر.

* **قوله: (صلح الموجود)**: هو بفتح اللام وضمها، لغتان، وكذلك فسَد وفسُد.

* **قوله: (إذا قلنا لا يصح هبةُ هذا الماءِ فتلِف في يد الموهوب له، فلا ضمان عليه على المذهب)**: يعني سواء تلِف بنفسه أو بإتلاف الموهوب له.

وهذا الذي ذَكر أنه المذهب هو المشهور الذي قطع به إمام الحرمين، وأصحاب «البحر» و«العُدّة» و«البيان»[(١)].

وقال القاضي حسين: إن أتلفه الموهوب له فعليه الضمان، وإن تلِف عنده ففي ضمانه وجهان.

فقوله: «على المذهب» إشارة إلى طريقٍ ثانٍ، وهو قول القاضي حسين.

* **قوله: (يَخاف على عِضوه)**: هو بضم العين وكسرها، لغتان[(٢)].

---

(١) أما صاحب «البحر» فهو الرُّوياني، تقدم في (ص) من هذه الرسالة.
وأما صاحب «العُدّة» فهو أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الطبري، المتوفى سنة (٤٩٨هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (ص١٨٦، ٢٠٩).
وأما صاحب «البيان» فهو أبو الخير ـ أو: أبو الحسين ـ يحيى بن سالم العِمراني اليماني، المتوفى سنة (٥٥٨هـ). كان شيخ الشافعية ببلاد اليمن، ويحفظ المذهب. انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ١٨٥، ١٨٦)، و«طبقات الشافعية» لابن هداية الله (ص٢١٠، ٢١١). وكتابه «البيان» طُبِع في دار المنهاج ببيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، بتحقيق الشيخ قاسم محمد النوري.

(٢) وانظر: «القاموس المحيط» (ص١٦٩٢).

* **قوله: (الانقطاع عن رُفقته)**: يقال بضم الراء وكسرها، لغتان[1].

* **قوله: (إنْ كان عليه منه ضرر)**: يعني من الانقطاع.

* **قوله: (الدَّلْو والرِّشاء)**: هو بكسر الراء وبالمد. وهو الحبل الذي يستقَى به، وهو الدلو، يذكر ويؤنث.

* **قوله: (وإنْ فضَل وجب الشراء)**: يقال: فضَـِل بفتح الضاد وكسرها، لغتان مشهورتان بمعنى بقي.

والشراء: يُمَدُّ ويُقْصر، لغتان، فإذا مُدَّ كُتِب بالألف، وإذا قُصِر كُتِب بالياء.

* **قوله: (ويصرف إليه أَيَّ نوعٍ كان معه من المال، يعني: سواء فيه الدراهم والثياب والحيوان وغير ذلك)**: وإنما ذكر هذا لئلّا يُتوهَم اختصاصه بالدراهم والدنانير.

* **قوله: (قال أبو علي الزُّجَاجي والماوردي)**: أما الزُّجَاجي فبضم الزاي وتخفيف الجيم، واسمه[2]. . . ، تفقه على أبي العباس ابن القاصّ صاحبِ «التلخيص»، وتفقه عليه فقهاء آمل، وممن تفقّهَ عليه: القاضي أبو الطيب الطبري، وصنف كتاب «زيادة المفتاح».

وأما الماوردي فهو صاحب «الحاوي»، الإمام الجليل، أقضى

---

(١) وفي «القاموس المحيط» (ص١١٤٥) أنها مثلثة.

(٢) في حاشية المخطوط: «كذا في نسخة المصنف بياض». واسمه: الحسن بن محمد بن العباس، أبو علي الزُّجَاجي. قال عنه السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ٢٦٥)، ط هجر: «الإمام الكبير، أحد الأئمة، تلميذ ابن القاص» اهـ. وقال عنه ـ أيضًا ـ في موضع آخر (٤/ ٣٣١) ـ حيث ترجم له في موضعين ـ: «القاضي الإمام الجليل» اهـ. ورجّح أنه مات قبل الأربعمائة في حدِّها.

القضاة، أبو الحسن: علي بن محمد بن حبيب البصري، صاحب التصانيف الكثيرة في الفنون[1].

وقد استوفيت معظم أحوالهما في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»، وفي «كتاب الطبقات»[2].

* قوله: (كنِسْيان الماء): هو بكسر النون وإسكان السين، وهذا وإن كان معروفًا لا يَحتاج إلى ضبط، فضبطته لأني رأيت كثيرًا من المنتسبين إلى الفقه يلحنون فيه.

* قوله: (لو أدرج في رحله ماءً): معناه: أدخل، يقال: أدرج ودرج، لغتان، وبالألف أفصح.

* قوله: (يخاف فَوْت الروح): يقال: فَوْت وفَوَات.

والروح تذكر وتؤنث، لغتان.

* قوله: (المرض المدنِف): هو بالدال المهملة الساكنة وكسر النون.

* قوله: (يجعله ضَمِناً): هو بفتح الضاد وكسر الميم، أي به داءٌ بخاصرة، كلَّما ظَنَّ أنه برى منه نَكَس.

* قوله: (وفي حال المَِهنة): هو بكسر الميم وفتحها، لغتان[3].

وهي الخدمة.

---

(١) تُوُفِّي سنة (٤٥٠هـ).

(٢) ترجمة الماوردي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٠٩، ٦١٠)، وفي «طبقات الشافعية» (٢/ ٦٣٦، ٦٤٢).

وأما أبو علي الزجاجي فلم أجد له ترجمةً في الكتابين، والله تعالى أعلم.

(٣) قال في «القاموس المحيط» (ص١٥٩٥): «بالكسر والفتح والتحريك: وكَكَلِمة: الحِذقُ بالخدمة والعملِ» اهـ.

* **قوله: (كأَثَرِ الجُدَري)**: هو معروف، وهو بضم الجيم وفتح الدال، ويقال بفتحهما، لغتان مشهورتان.

* **قوله: (أبو علي السِّنْجي)**: هو بكسر السين المهملة وإسكان النون وبالجيم، وهذا لا خلاف بين أهل العلم [فيه][1].

وأما استعمال بعض المتفقهين له بالشين المعجمة فغلَطٌ صريح. وممن نص على كونه بالمهملة: الإمام الحافظ أبو سعد[2] السمعاني وآخرون. وهو منسوب إلى «سنج» قرية من قرى «مرو».

واسم أبي علي: الحسين بن شعيب. وكان كبيرَ الشأن، عظيم القدر، صاحب تحقيقٍ وإتقان واطلاع كثير. تفقه على الإمامين شيخَيِ الطريقين ـ أبي حامد الإسفراييني شيخ العراقيين، وأبي بكرٍ القفال شيخ الخراسانيين ـ بالنظر الدقيق، والتحقيق الأنيق. وله مصنفات كثيرة. وقد ذكرت مصنفاتِه وأحوالَه في «تهذيب الأسماء واللغات» وفي كتاب «طبقات الفقهاء»، رحمهم الله[3].

* **قوله: (ألقى الجبيرة)**: هي بفتح الجيم، ويقال ـ أيضًا ـ: الجِبَارة بكسر الجيم، والجمع: الجبائر. وهي خُشُبٌ تُسوَّى فتوضع على موضع الكسر وتُشَدَّ عليه حتى تنجبر على استوائها. قاله الإمام

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وإنما يقتضيه السياق.

(٢) في الأصل: «أبو سعيد»، والصواب: «أبو سعد».

(٣) ترجمته في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥٥٤، ٥٥٥)، وليس له ترجمة مستقلة في «الطبقات». وقد تُوُفِّي في سنة نيِّفٍ وثلاثين وأربعِمائة، كما في «وفيات الأعيان» (٢/ ١٣٦).

أبو منصور الأزهري[1] وأصحابنا.

قال صاحب «الحاوي» وغيره: الجبيرة: ما كان على كسر، واللَّصوق ـ وهو بفتح اللام ـ: ما كان على جرح[2].

* **قوله: (ولا بُدَّ من الإعادة)**: قال أهل اللغة: معناه: لا انفكاك ولا فراق منه، ولا مندوحةَ عنه، أي: هو لازم.

قال الجوهري: «ويقال: البُدُّ: العِوَض»[3].

* **قوله: (لو تطهر فبرِئ)**: أي: شُفِي. وفيه ثلاث لغات: برأ وبرِئ وبرَى. ومصدر برِئ: بُرءًا، بضم الباء، ومصدر برَأ: بَرءًا، قاله الجوهري. ومصدر براه: بَرْوا.

* **قوله: (التراب الأعفر)**: هو الذي ليس بياضُه خالصاً.

* **قوله: (والإرمِني)**: هو بكسر الهمزة والميم؛ منسوب إلى إرمينْيَةَ، بكسرها وتخفيف الياء، وهي ناحيةٌ معروفة.

* **قوله: (والبطحاء)**: هو بفتح الباء وإسكان الطاء وبالمد، وقد فسره في الكتاب. ويقال ـ أيضًا ـ: الأبطح.

* **قوله: (والسَّبَخ)**: هو بفتح السين والباء، ويجوز هنا بكسر الباء.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٥٣٤).
(٢) «الحاوي الكبير» (١/ ٢٧٧) ـ بتحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
(٣) انظر: «الصحاح (٢/ ٤٤٥).

* **قوله: (التراب الذي أخرجته الأَرَضة)**: هي بفتح الهمزة والراء، وهي دودة معروفة.

* **قوله: (والذَّريرة)**: هي بفتح الذال المعجمة وكسر الراء الأولى.

قال الزَّبِيدي في «مختصر العين»[1]: «هي فُتاتُ قصبٍ مِن قَصَبِ الطِّيب، يُجاء به من الهند».

* **قوله: (المشُوب)**: أي: المخلوط.

* **قوله: (وأسراباً)**: هو ما يظهر نصفَ النهار في البراري كأنه ماء.

* **قوله في أوائل باب النفاس: (فهو حدث دائم كسلَس البول)**: هو بفتح اللام، وقد تقدم بيانه في أول صفة الوضوء[2].

* **قوله: (يبدو عند الطلْق)**: هو بفتح الطاء وإسكان اللام، وهو وجَع الولادة، ويقال في فعله: طُلِقت، بضم الطاء وكسر اللام المخفّفة.

* **قوله: (بين التَّوْءَمين)**: هو بفتح التاء وإسكان الواو وبعدها همزة مفتوحة. والتوءمان: هما الولدان في بطنٍ وحملٍ واحد، يقال: هذا توءم هذا، وهذه توءمة هذا، والجمع: توائم وتوام.

---

(١) «مختصر العين» (٢/ ٣٥٢) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، بتحقيق: الدكتور نور حامد الشاذلي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

(٢) انظر: (ص) من هذه الرسالة.

* قوله: **(ولا تبالي مجاوزة الدم)**: هكذا هو، ويجوز: «لا تبالي بمجاوزة الدم»، بإثبات الباء، وكلاهما صحيح، ولكن يُختار الأول لكونه أكثرَ استعمالاً في اللغة وأشهر مع أنه أخصر.

وأما من زعم أنه لا يجور إثباتُ الباء وجعله من لحن الفقهاء، فقد أخطأ وعُرِف بجهالته وعدم اطلاعه، وأنه مباعِدٌ لتحقيق هذا العلم وإن كان في زعمه أنه يعرفه.

وقد ذكرت في «تهذيب الأسماء واللغات»[١] الشواهد الواردة بإثبات الباء في هذا من الأحاديث الصحيحة[٢] وغيرهن، والله أعلم.

---

(١) (٣/ ٥٤، ٥٥).

(٢) ففي «صحيح مسلم» (٩٢٦)، و«سنن أبي داود» (٣١٢٤) ـ والحديث في البخاري (١٢٨٣) ـ فتح ـ لكن دون موضع الشاهد ـ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أتى على امرأةٍ تبكي على صبيٍّ لها، فقال لها: اتقي الله واصبري، فقالت: وما تُبالي بمصيبتي. . .» الحديث.
وفي «صحيح البخاري» (٥٤١) (٧٧١) ـ «فتح» ـ من حديث أبي بَرزةَ رضي الله عنه، وفيه: «ولا يُبالي [أي: النبي ﷺ] بتأخير العِشاء إلى ثلث الليل ـ ثم قال ـ إلى شطر الليل». ولفظ مسلم: «كان لا يبالي بعضَ تأخيرها ـ (قال: يعني العشاء) ـ إلى نصف الليل».
وفي «صحيح البخاري» في روايةٍ (٢٠٨٣) ـ فتح ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «لَيأتينَّ على الناس زمانٌ لا يبالي المرءُ بما أَخذ المال: أمِنَ الحلالِ أم مِن حرام»، لكن الرواية الأخرى للبخاري (٢٠٥٩) لهذا الحديث بالإسناد نفسه سواء من شيخ البخاري إلى الصحابي: «يأتي على الناس زمانٌ لا يبالي المرء ما أخذ منه: أمِنَ الحلال أم منَ الحرام».

* **قوله: (قال الصيدلاني)**: هو الإمام الجليل المبرَّز: أبو بكر[1].

* **قوله في أول كتاب الصلاة: (صنعاء اليمن)**: هي بالمد. وإنما قال صنعاء اليمن؛ للاحترازِ عن صنعاءِ دمشق ـ وهي قرية كانت عامرةً في أول الإسلام، بالجانب الغربي من دمشق، بقربٍ من الربوة ـ والاحترازِ من صنعاء الروم.

ثم إنّ صنعاءَ اليمنِ هي قاعدة اليمن، وتُعَدُّ من عجائب الدنيا.

* **قوله[2]: (إذا صار ظل الشخص مثله).**

* **قوله: (وهو ظاهر في الصحاري)**: يقال بفتح الراء وكسرها، لغتان ذكرهما الجوهري[3] وغيره، الواحد «صحراء» غير مصروفة، وهي البرِّيَّة. ولا يقال: صحراءة، وتجمع ـ أيضًا ـ صحراوات.

* **قوله: (شُعاعها)**: بضم الشين، وهو ما يُرى من ضوئها عند ذرورِها، كالقضبان والجبال مقبلةً إليك إذا نظرت إليها[4].

---

(١) هو: أبو بكر، محمد بن داود بن محمد المروزي، المعروف بالصيدلاني؛ نسبةً إلى بيع العطر، ويُعرف ـ أيضًا ـ بالداودي. كان إمامًا في الفقه والحديث. مِن مصنفاته: «شرح مختصر المزَني». انظر: «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (١٥٢، ١٥٣)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٢٨٥).

(٢) لعل ههنا سقطًا.

(٣) انظر: «الصحاح» (٢/ ٧٠٨).

(٤) انظر: «الصحاح» (٣/ ١٢٣٧).

قال صاحب «المحكم» في اللغة: وقيل: هو انتشار ضوئها. وجمعه: أشعة، وشُعُع، بضمتين، وأشعت: نشرت شعاعها[1].

* قوله: (وقُلَل الجبال): بضم القاف وفتح اللام، واحدها: قُلّة، وهي أعلى الجبل.

* قوله: (يمتد إلى مغيب الشفق): قال أهل اللغة: يقال غاب الشيء غيبًا وغيبةً ومغيبًا وغيابًا وغيوبًا، إذا غاب عنك واستتر.

* قوله: (إلى أن يُسفر): هو بضم الياء، أي: يضيء.

* قوله: (فمات في أَثناء الوقت): هو[2] بفتح الهمزة في أوله وبالمد في آخره، وهو جمع ثِنْي، بكسر الثاء وإسكان النون، كحِمْل وأَحمال.

ومعنى في أَثناء الوقت: أي في تضاعيفه وما بين طرفيه، قاله أهل اللغة.

* قوله: (لا يضر الشغل الخفيف): في الشغل أربع لغات: ضمُّ الشين مع إسكان الغين، وضمُّهما جميعًا، وفتح الشين مع إسكان الغين، وفتحهما جميعا، والجمع: أشغال.

* قوله: (نصف الليل): النصف: بكسر النون وضمها، لغتان[3].

---

(١) «المحكم» لابن سيدَه (١/ ٢٦، ٢٧)، بتحقيق: مصطفى السقا، والدكتور حسين نصار، نشر مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.
(٢) أي: أثناء.
(٣) وفي «القاموس المحيط» (ص١١٠٧) أنها مثلثة.

* قوله: (الإبراد رُخْصة): هي بضم الراء وإسكان الخاء، وهي[1] ما ثبت على خلاف الدليل.

والمراد بها هنا: أنه لا فضيلة في الإبراد على هذا الوجه الشاذ، بل هو إباحةٌ وتخفيف.

* قوله: (هذا في غير الجُمُعة): بضم الميم وإسكانها وفتحها[2]، حكاهن الفراء وغيره.

* قوله: (إذا طهَرت): هو بفتح الهاء وضمها، والفتح أفصح، وقد تقدم بيانه[3].

* قوله: (قال أبو يحيى البَلْخي[4]): هو من كبار أصحابنا وأصحاب الوجوه، ذكره أبو حفص المُطَّوِّعي في كتابه «المُذهَب في ذكر أئمة المَذْهب»، فقال: أبو يحيى البلخي، أصله من «بَلْخ»، أحد من فارق وطنه لطلب الدين، وقطع نفسه للعلم، ومسح عَرض الأرض، وسافر إلى أقاصي الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ في ذلك الغاية. وكان حَسَنَ البيان في النظر، رحمه الله.

---

(١) أي: الرخصة.

(٢) وانظر: «القاموس المحيط» (ص٩١٧) حيث ذكر هذه اللغات الثلاث.

(٣) انظر: (ص٣٩).

(٤) اسمه: زكريا بن أحمد لن الحارث بن يحيى، القاضي. وَلِيَ قضاء دمشق أيام المقتدر، وكان من كبار الشافعية. توفي سنة (٣٣٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٤/ ١٣٧) للصفدي، بتحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م. وانظر ـ أيضًا ـ: «طبقات الشافعيين» لابن كثير (١/ ٢٥٢، ٢٥٣) بتحقيق د .أحمد عمر هاشم ود .محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م. وانظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥٨٧، ٥٨٨).

* **قوله: (أَلقت جنينًا ونُفِست)**: هو بضم النون وكسر الفاء على اللغة الفصيحة المشهورة، أي: وَلَدت.

ويقال في الحيض: نَفِست ـ أي: حاضت ـ بفتح النون وكسر الفاء، ويقال بالضم أيضًا.

* **قوله: (ترك الصلاة في حق الحائض والنفساء عزيمة)**: العزيمةُ عند أصحابنا: عبارة عن الحكم الثابت على وَفق الدليل، والرخصة: الثابت على خلاف الدليل لمعارض راجح.

وإنما كان تركُ الصلاة على الحائض عزيمةً؛ لكونها مكلفةً بتركها، ومقتضى الدليلِ أن مَن كُلِّف بترك الشيء لم يكلف بفعله في حال تكليفه بتركه، وأما القضاء فإنما يجب ـ في المواضع التي يجب فيها ـ بأمرٍ جديد، ولم يَرِدْ أمرٌ جديد في الصلاة على الحائض، والله أعلم.

* **قوله: (ويُنسَب هذا القول إلى أبي عبد الله الزبيري)**: هو منسوب إلى الزبير بن العوام، أحدِ العشرة المشهود لهم بالجنة رضي الله عنهم.

واسمه: الزبيرُ بنُ أحمدَ بنِ سليمان بن عبدالله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم. كان الزبيري إمام أهل البصرة في عصره، حافظاً للمذهب، عالمًا بالأدب، عارفًا بالنسب. صنف كتبًا كثيرة، وذكرت أحواله في «تهذيب الأسماء واللغات» و«الطبقات»[1].

* **قوله: (الصلاة في حمّام)**: هو مذكر، وجمعه: حمّامات، مأخوذ من الحميم، وهو الماء الحار.

---

(١) ترجمته في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٠/ ٥٣٩ ـ ٥١٤)، وليس له في «الطبقات» ترجمة مستقلة.

* **قوله: (سِكِّين مغصوب ومغصوبة)**: لغتان بالتذكير والتأنيث.

قال الجوهري: «والغالب عليه التذكير»[١].

وقد جاء في حديث المبعث: «قال الملَك: ائتني بالسكينة»[٢] كذا هو بالهاء، وهو لغة، والكثير في الاستعمال بحذف الهاء.

سُمِّيَ سِكِّينًا لتسكينه الحيَوان.

* **قوله: (باب الأذان)**: هو في اللغة: الإعلام، يقال: الأذان والتأذين والأذين.

* **قوله: (الصلاةَ جامعةً)**: بنصب «الصلاة» على الإغراء، ونصبِ «جامعةً» على الحال، هذا هو المشهور المعروف. ويجوز برفعهما: أي: الصلاةُ جامعةٌ فاحضروها.

* **قوله: (الجِنازة)**: قد تقدم فيها أربع لغات[٣]، الفصيح: كسر الجيم، وهي من جنز، إذا ستر.

---

(١) «الصحاح» (٥/ ٢١٣٧).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٤)، والدارمي (١٣) ـ ط دار الريان بالقاهرة ـ عن عتبة بن عبدٍ السلمي، أنه حدَّثهم: «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: كيف كان أول شأنك يا رسول الله؟ . . .» الحديث، وفيه قصة شَقِّ بطنه ﷺ لمّا كان في بني سعد، وفيه: «فغسلا به قلبي، ثم قال: ائتني بالسَّكِينة، فذراها في قلبي» الحديث.
لكن سياق الحديث يدل على أنَّ المراد هنا: السَّكِينة، بفتح السين المشدَّدة وتخفيف الكاف، من الطمأنينة والوقار، وليس الآلة.

(٣) انظر: (ص٧٨).

* **قوله: (في الأذان للفائتة ثلاثة أقوال: الجديد الأظهر: لا يُؤذِّن)**: لم يبين الرافعي كونَه الأظهرَ في أول كلامه، بل بيَّنه في آخر الفصل، فقال ــ بعد أن ذكر القيود الخمسة في الصلاة التي يؤذَّن لها ــ: وهي الجماعة الأولى من صلوات الرجال في الفريضة المؤدّاة.

هذه القيود الخمسة مختلفٌ فيها سوى [القيدِ الرابع][1]، والظاهر عدمُ اعتبار الأول والثاني، واعتبارُ الثالث والخامس.

وإنما نبهت على هذا؛ لأني ذكرت عن الرافعي أن الأظهر أنه لا يؤذِّن، ثم قلت أنا: الأظهر أنه يوذِّن، فربما طالع كتابَ الرافعي من لا تحقيقَ عنده ولا فضيلة لديه، فرآه ذكر في أول الكلام ثلاثة أقوال، الجديد: أنه لا يؤذِّن، ولم يرجِّحْ شيئًا منها في أوله، فيَتوهم هذا المطالعُ أني أخطأت في حكاية الأظهر عنه، أو أني اعتمدت في جعله الأظهرَ على كونه الجديدَ؛ مِن حيث إنَّ الغالبَ ترجيحُ الجديد، وهذا شيءٌ لم أفعله ولا أفعله إن شاء الله تعالى، ولا أصرح بالصحيح أو الترجيحِ عن الرافعي إلَّا إذا صرح به، فإن لم يصرح به صرحت أنا به ونبَّهتُ على أنه من كلامي، وقد عملت كثيرًا من هذا في الكتاب مبيَّنًا، والله أعلم.

قوله: (أبو الحُسين ابن القطان): هو بضم الحاء، مكبَّرًا[2]، اسمه: أحمد بن محمد البغدادي آخر أصحاب ابن سريج. توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، رحمه الله. وكان إمامًا بارعًا، أَخذ عنه علماء بغداد.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «شرح الوجيز» [٣/ ١٥٧].

(٢) هكذا وقع في الأصل، ولعله سهو من الناسخ، فحقه أن يقال: مصغرًا. وقد ترجم له النووي ــ رحمه الله ــ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٤٥٧)، وضبطه ــ كما هنا ــ بضم الحاء، ولم يذكر مكبرًا ولا مصغرًا.

* **قوله: (وأجازه محمد بن إسحق بن خزيمة من أصحابنا)**: إنما ذَكَر كونَه من أصحابنا مع أنه نادرٌ قولُه: «من أصحابنا»؛ لكون محمد بن إسحاق رضي الله عنه من المشهورين بالإمامة في الحديث، ولا يَعرف كثير من المتفقهين أنه من فقهاء أصحابنا، فنبَّه عليه، بخلاف ابنِ سريجٍ والقفالِ وأشباهِهما؛ فإنهم مشهورون عند كل طالب فقه على مذهبنا بكونهم من أصحابنا.

وكان ابن خزيمة إمامًا عظيمًا، جامعًا بين الإمامة في الحديث والفقه والتحقيق فيهما، وله المصنفات الفائقة، وصحب الكبار من الأئمة، وتفقه على المزَني، وسمع «البخاريَّ» على الإمام أبي عبد الله البخاري وطبقته. وكان يقال له: إمام الأئمة، ولا يعرف لهم استعمالُ هذه العبارة في غيره. وأحوالُه أَستقصيها في كتاب «الطبقات» إن شاء الله تعالى(١).

* **قوله: (وإدراج الإقامة)**: يقال: أدرجها ودرجها، لغتان فصيحتان، وأفصحهما: أدرج، فلهذا اختاره.

وأصله من اللف والطَّيّ؛ لأنه يلف بعض كلامها في بعض، بخلاف الأذان؛ فإنه يفصل كلماتِه.

* **قوله: (والإدراج: أن يَحْدُرها)**: هو بفتح الياء وإسكان الحاء المهملة وضمِّ الدال.

ومعناه: يُسْرِع فيها.

---

(١) ليس له فيه ترجمةٌ مستقلة. وقد تُوُفِّي ابن خزيمة سنة (٣١١هـ).

قال أهل اللغة: حدرْتُ القراءةَ والأذانَ ونحوهما أحدُره حدرًا، إذا أسرعتَ فيه.

قوله: (التثويب): سُمِّيَ تثويبًا؛ مِن: ثابَ، إذا رجَع؛ لأنه دعا إلى الصلاة بقوله: «حَيَّ على الصلاة»، ثم عاد إلى الدعاء إليها بقوله: «الصلاة خير من النوم»؛ فإنه وإن كان بصيغة الدعاء، فالمراد منه الدعاء إليها والحث عليها.

قوله: (بعد الحيعلتين): هما كلمتان مركَّبتان مِن: «حَيَّ على»، ولهما نظائر؛ كالبسملة من: «بسم الله»، والحمدلة من: «الحمد لله»، والحوقلة والحولقة من: «لا حول ولا قوة إلَّا بالله» ونظائرهما[1]، وقد أوضحتها كلَّها في «تهذيب الأسماء واللغات»[2].

قال الأزهري: قال الخليل: لا تجتمع العين والحاء في كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما، إلَّا أن يؤلَّفَ فعلٌ مِن جمعٍ بين كلمتين، مثل: «حَيَّ على»، فيقال: «حَيْعَلَ».

قال الأزهري: وهو كما قال الخليل رحمه الله[3].

ومعنى: «حَيَّ على الصلاة»: هَلُمُّوا إليها، و: «حَيَّ على الفلاح»: هَلُمُّوا إلى ما يُحَصِّلُ لكم الفلاحَ، وهو الفوز والبقاء في النعيم الدائم.

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ونظائرها.
(٢) (٣/ ١٣٩، ١٤٠).
(٣) ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» في (باب العين والحاء) ـ (١/ ٤٧) بتحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

* **قوله: (ما لم يَجهَدْه)**: بفتح الياء والهاء، أي: يشقُّ عليه ويتحمل منه فوق طاقته.

* **قوله: (في خِلاله)**: هو بكسر الخاء، أي: بين كلماته.

* **قوله في العاطس: (لم يُشمِّتْه)**: يقال بالشين المعجمة وبالمهملة، لغتان مشهورتان، وهو قوله: «يرحمك الله».

* **قوله: (وإن كان الكافرُ عِيسَوِيًّا)**: ليس هو نسبةً إلى عيسى ابن مريم ﷺ، وإنما هو نسبةٌ إلى أبي عيسى اليهودي الأصبهاني متقدّمِ هذه الطائفة. يزعمون أن نبينا ﷺ مرسل إلى العرب خاصةً، كذَب أعداءُ الله، بل هو رسولٌ إلى الناس كافةً، وإلى الجن أيضا.

وكان أبو عيسى ـ هذا اليهودي ـ في زمن أمير المؤمنين المنصور[1]، ووضع كتابًا، وخالف اليهود في أشياءَ كثيرة.

* **قوله: (ويصح أذان مَن هو في أول النَّشْوة)**: أي: قبل زوال تمييزه واختلالِ كلامه.

وهو بفتح النون وإسكان الشين، هذه اللغة الفصيحة المشهورة.

---

(١) أبو جعفر المنصور: هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أحد الخلفاء العباسيين، وُلِد سنة (٩٥هـ)، وتوفي سنة (١٥٨هـ)، وقد بويع له بالخلافة سنة (١٣٦هـ) بعد أخيه أبي العباس السفاح. انظر ترجمته في «البداية والنهاية» (١٠/ ١٢٤ ـ ١٣١) ـ بتحقيق مجموعة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وحكى الجوهري عن يونس[1] أنه سمع فيها: نِشوة، بكسر النون. ورجلٌ نَشوانُ، وقد انتشى، إذا سكِر[2].

* **قوله: (يكون صَيِّتا)**: هو بفتح الصاد وبعدها مثَنّاةٌ من تحت مكسورةٌ ومشدَّدة، وبعدها مثناه من فوق.

أي: رفيع الصوت.

* **قوله: (يؤذِّن على مَنارة)**: هي بفتح الميم، وهي معروفة.

* **قوله: (الدعوة)**[3].

---

(١) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبي الولاء، البصري. وُلِد سنة (٩٠هـ). قال السيرافي: «بارعٌ في النحو. من أصحاب أبي عَمرو بن العلاء. سمع من العرب، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياسٌ في النحو ومذاهبُ يتفرد بها. سمع منه الكسائي والفراء...». لم يتزوج ولم يتسَرّ. تُوُفِّي سنة (١٨٢هـ). انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٥١٠).

(٣) إلى هنا انتهى ما في المخطوط.
وجاء في آخر المخطوط: «بلغ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه».
وفيها ـ أيضًا ـ: «هذا آخر ما وُجِد للشيخ محي الدين ـ رحمه الله ـ من كتاب «الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات»».
اللهم ارحمه برحمتك الواسعة، وارحمنا إذا صرنا إلى ما صار إليه، وتوفَّنا مسلمين.
واجعل لنا من كل هَمٍّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجًا، ومن كل عسرٍ يُسرًا، وإلى كل خيرٍ سبيلاً، وجميع المسلمين.
حسبنا الله ونعم الوكيل» اهـ ما في المخطوط. =

. . . .

❏❏❏

= **وأقول** ـ وأنا عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكمالي ـ: «قام أخي العزيز، وصاحبي الفاضل، الأستاذ محمد بن سالم الظفيري ـ حفظه الله ورعاه ـ مشكورًا، بنسخ هذه المخطوطة على الحاسوب، وقابلت معه ورقاتٍ يسيرةً منها في مسجد «رقية بنت عبد العزيز المزيني» ـ حفظها الله تعالى وبارك فيها ـ بمدينة سعد العبد الله، بمحافظة الجهراء، بدولة الكويت، وذلك عصر الثلاثاء، السادس من يوليو سنة ٢٠١٠م، والحمد لله على توفيقه» اهـ.

قيد القراءة والسماع في المسجد الحرام

* قال الأخ العزيز الشيخ الفاضل عبد الله التوم ـ وفقه الله تعالى لكل خير ـ: «بلغ مقابلة هذا الجزء للإمام النووي ـ وهو: «كتاب الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات» ـ في مجلسين، والمخطوط بيد الشيخ نظام يعقوبي، بقراءة محقِّقِها الدكتور عبد الرؤوف الكمالي، وحضر المقابلة جمعٌ من المشايخ الفضلاء، منهم: الشيخ محمد بن ناصر العجمي، والشيخ عماد الجيزي، وكاتبُه، وبفوتٍ: عبد الله بن عبد الحميد، وزيد الإسلام البريطاني، وحسن الشمري، ومحمد الظفيري، ومحمد المزيني، والمنذر السحيباني، وابنه، وغيرهم، في المسجد الحرام، ليلة ٢٦/ ٩/ ١٤٣١هـ. وكتب عبد الله بن أحمد التوم، والحمد لله حق حمده» اهـ.

فهرس الألفاظ اللغوية

❑❑❑

فهرس الأعلام الذين تَرجم لهم المؤلف

فهرس الموضوعات
(وذكر أهمّ الفوائد)

❑❑❑